وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي

– سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في:

السياسات المقارنة

عنوان المذكرة:

دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

– الجزائر –

من إعداد الطلبة:

- عامري عائشة
- جعدان جمعة

تحت إشراف الأستاذ:

* موكيل عبد السلام

السنة الجامعية: 2015/2014

إهداء

إن بداية الطريق خطوة وبداية النجاح أمل وأسرار باسم الله العلي القدير ولا ألاه إلا الله الحمد لله الذي أنارني بنوره وهديه وعلمه وأعانني على القيام بهذا العمل المتواضع الذي أهديه الى منبع الحب والحنان إلى من صهرت الليلي وذاقت مرارة أحزاني وحلاوة أفراحي : أمي الحبيبة

إلى رمز التضحية والصبر إلى من حملتني الشهور وكانت سندي بالدعوات التي لطالما أنارت دربي " مسعودة"

إلى الذي تجرع الكأس فارغة ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والمعرفة وزين المشوار بغيت جني الثمار فكان ذالك أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى الأقرب من روحي إخواني: بوعلام، عبد الوهاب، أشرف مصفى ياسين إلى من ساندني في ألام الحياة أخواتي نادية، دليلة، نور الهدى، زهرة وأخص بالذكر برعمة العائلة أحلام إلى كل الأهل والأحبة وكل عائلة جعدان، أما رفيقات دربي سهام، حنان، متيكة بختة

إلى من قاسمتني عناء هذا ابحث صديقتي عامري عائشة وعائلتها

إلى كل من نسيه قلمي ولم ينساها قلبي

جمعة

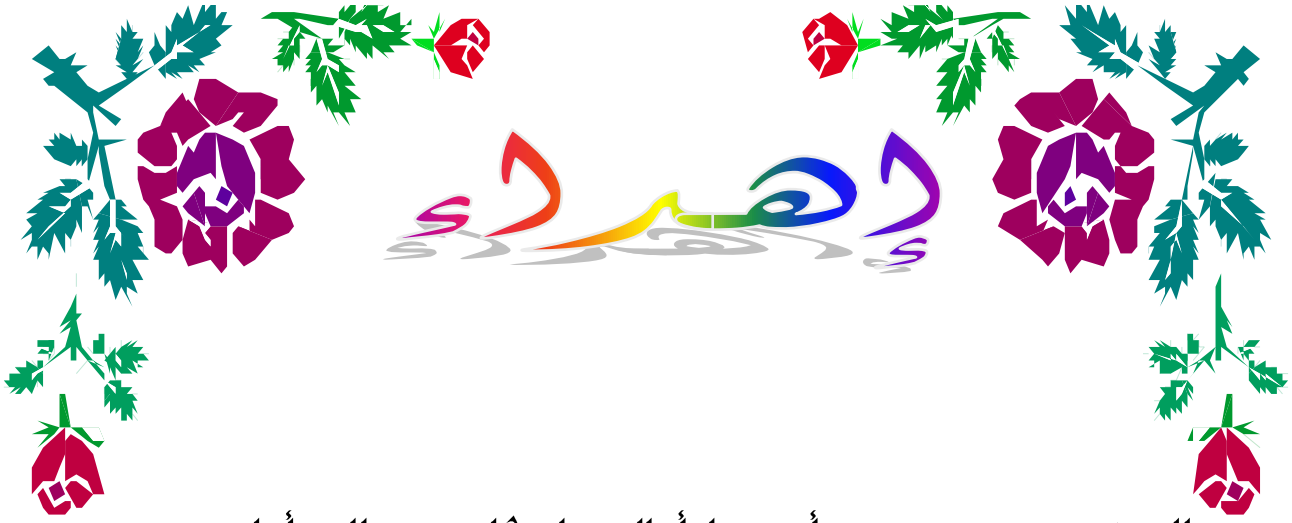

إلى ثمرة جهدي هذه أهديها أولا وقبل كل شيء إلى أغلى الناس على قلبي والذي علمني حروف الحياة الأولى أطال الله في عمره " أبي الحنون"

إلى الاتي رسمت بحنانها طريقي الى أمي أطال الله في عمرها

إلى سندي في الحياة إخوتي عمر، أمين، أحمد وهيبي، ريهام، هديل

الى كل أصدقاء وأحباء، هيام، الهام، صبرينة، جمياة، أسماء، جمعة

عائشة

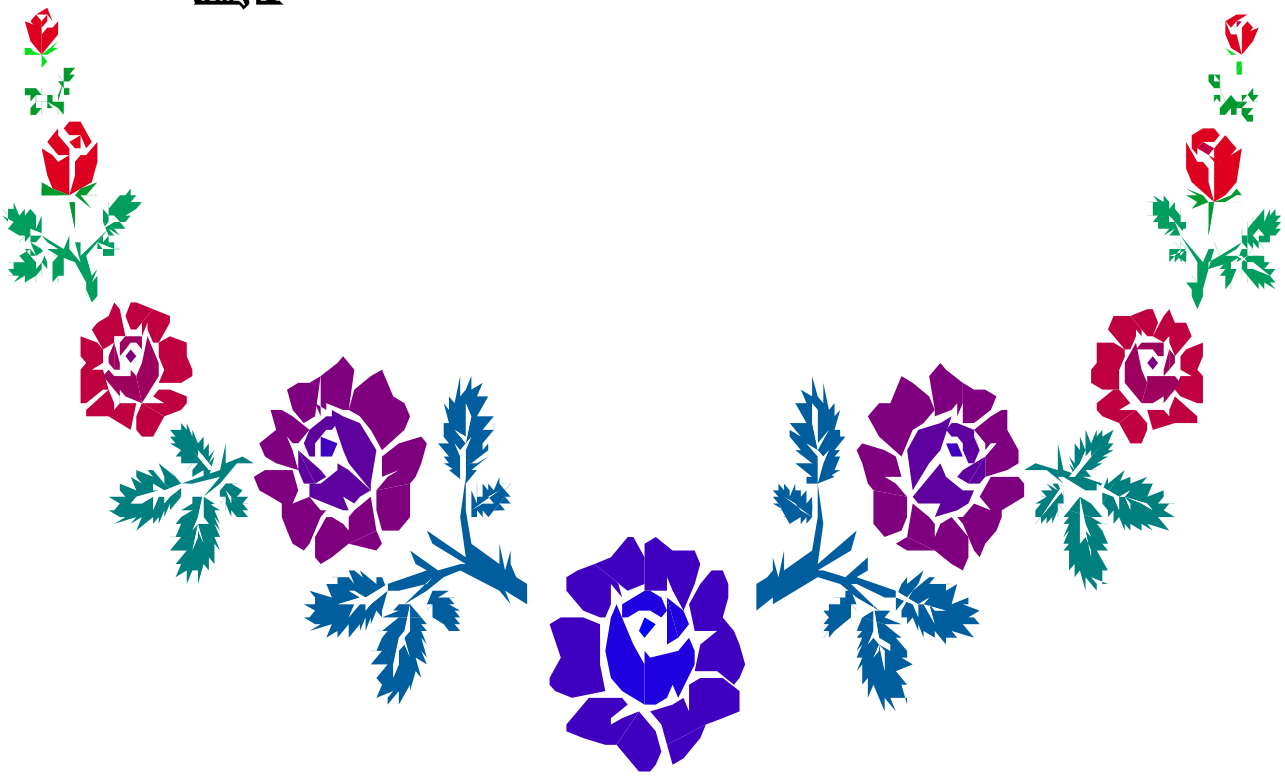

تشكرات

بعد شكر المولى عز و جل على فضله و نعمه التي من بها علينا، نتقدم بخالص الشكر وفائق الاحترام و الامتنان إلى :

الدكتور " موكيل عبد السلام " على ما قدمه لنا من توجيه و نصح في إنجاز و إثراء هذه المذكرة.

و نوجه تقديرنا و إمتنانا إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

و الشكر الجزيل لكل من ساهم في مساعدتنا و إعداد هذا الموضوع سواء كان من قريب أو من بعيد.

ونشكر كاتب المذكرة على تعاونه معنا .

إلى كل هؤلاء تقبلوا منا هذا البحث المتواضع الذي يعتبر خلاصة المرحلة الأولى من حياتنا العلمية و تحضيرا لبحوث أرفع مستوى و ختاما فإن أصبنا فمن الله و إن أخطأنا فمنا و جل من لا يخطئ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس:

مقدمة

تمهيد:

الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة 3

المبحث الأول:مفهوم الأحزاب السياسية 3

المطلب الأول:تعريف و نشأة الأحزاب السياسية. 3

المطلب الثاني : تصنيفات الأحزاب السياسية 5

المطلب الثالث : أهداف وظائف الأحزاب السياسية 7

المطلب الرابع: وسائل الأحزاب السياسية 9

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة 12

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة العامة 12

المطلب الثاني: عناصر وخصائص السياسات العامة 16

المطلب الثالث: أنواع ومراحل السياسة العامة 18

المبحث الثالث: واقع الأحزاب السياسية ودورها في رسم السياسة العامة 23

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة 23

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في تنفيذ السياسة العامة. 26

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في تقيم السياسة العامة. 28

خلاصة الفصل: 29

تمهيد: 31

المبحث الأول: تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر. 32

المطلب الأول: أحزاب التيار الوطني. 32

المطلب الثاني: أحزاب التيار الإسلامي. 34

المطلب الثالث: أحزاب التيار العلماني 36

المبحث الثاني: الأفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في صنع السياسية العامة في الجزائر. 39

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر 39

المطلب الثاني: معوقات المشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسية العامة في الجزائر. 43

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر. 44

خلاصة الفصل: 49

خاتمة

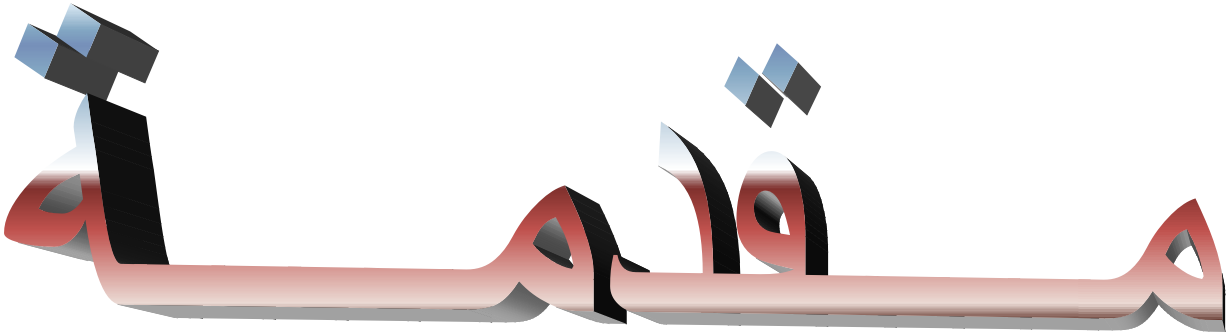
مقدمة

مقدمة:

شهدت السياسة العامة كحقل معرفي تطورت منهجيته وعلميته من حيث تعريفها ومداخل صنعها وكذا طرق تحليلها وكل هذا يرجع إلى المدرسة السلوكية التي ساهمت في التركيز أكثر على مخرجات السياسة بدلا من التركيز على مداخلاته ا. وكما يرجع الفضل إلى الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من تحول في وظائف الدولة من أجل تنظيم شؤون المجتمع وخدمة مصالحه، فعلى أثر كل التحولات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية وحتى الأمنية التي عرفها العالم، تغير مضمون السياسة العامة، وأصبحت أكثر تفاعل بين النشاطات المختلفة للفواعل الرسمية وغير الرسمية ويعتبر موضوع الأحزاب السياسية من أهم مباحث علم السياسة، فوجود التنظيمات الحزبية يعتبر أحد خصائص النظم السياسية الحديثة سواء اتخذت شكل الحزب الواحد أو تعددت الأحزاب فهي تمثل أهم الفواعل غير الرسمية التي لها انعكاسات عل نوع السياسات ونجاح السياسات العامة، وينطبق هذا على دور الأحزاب السياسية واستقلاليتها عن المؤسسات الرسمية.إضافة إلى أن ضعف قنوات الاتصال بين النظام السياسي والأحزاب من جهة والمجتمع من جهة أخرى .جميع هذه العوامل تقود إلى هيمنة الهيئة التنفيذية، والتي تعتبر هي المسؤولة عن عمليات صنع وتنفيذ السياسة العامة.

كما تتميز السياسات العامة التي يقررها النظام السياسي لمشاركة الأحزاب السياسية كجهاز غير حكومي بالتنوع والشمولي الذي يمس كافة جوانب الحياة راجع إلى تعدد التيارات الجزئية في الساحة السياسية الجزائرية.كما تتميز السياسة العامة بكونها عملية سياسة في المقام الأول بالصعوبات والتعقيد وتختلف إجراءات صنعها من دولة إلى أخرى للنظام السياسي.

وبهذا الصدد أدركت البلدان المتقدمة هذه المسألة مبكرا وأخذت تتعامل مع الأحزاب بدرجة كبيرة من الأهمية والجدية، وأصبحت تشكل لديها عامل وأداة وآلية، ووسيلة للوصول إلى حل مشاكل الأفرا د والتعرف على مطالبهم وحاجاتهم، عكس الدول النامية والعربية عموما التي لم تدرك أهمية هذا الموضوع إلا مؤخرا. حيث فهمت واعترفت أن فعالية ونجاعة السياسا ت العامة يتوقف على دور الأحزاب السياسية من خلال الوظائف والمعلومات التي تقدمها والتي تعتبر بمثابة محددات يسترشد بها القادة السياسيون عند صنعهم للسياسات العامة، خاصة فيما يخص إنشاء وتنظيم الأحزاب السياسية وطرق وآليات مشاركتها في الحكم. وكذا مدى اعتمادها على حاجات ومشاكل ومطالبة الأفراد في المجتمع في تحديد المشكلات وصنع السياسة العامة واتخاذ القرارات ووضع الخطط والبرامج.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الأسباب الذاتية:

يعتبر المبرر الرئيسي لاختيار الموضوع نتيجة لرغبة شخصية ولمعرفة ماذا يجري في العملية السياسية في الجزائر وما هو دور الأحزاب السياسية في توجيه ومشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر؟

2- الأسباب الموضوعية:

- ترجع هذه الأسباب لكون حقل السياسة العامة حقلا معرفي وهو حقل جديد وكذالك، النقص الذي تعاني منه المكتبة السياسية في مجال الدراسات الخاصة بالسياسات العامة وبالأخص في الجزائر.

- كذالك تتجلى أهمية الدراسة في أنها تبين طرق الوصول إلى تحقيق أهداف السياسات العامة ونجاحها وكذا الاهتمام بالأحزاب السياسية، وهنا تبرز العلاقة الوطيدة بين الأحزاب السياسية والسياسة العامة.

- تسليط الضوء على مختلف المشاكل التي تعاني منها الأحزاب السياسية في الجزائر وعدم استقلالها على المؤسسة التنفيذية ومن هنا تؤثر على مطالب المواطن.

3- أهمية الموضوع:

إن أهمية دراسة هذا الموضوع تكمن في معرفة الأحزاب السياسية كأحد الفواعل غير الرسمية في الجزائر وكذالك دورها في صنع السياسة العامة، خاصة أن مشاركتها في ذالك يضمن الحرية ويحقق الديمقراطية.

4- الهدف من الدراسة:

كل دراسة علمية يتم تحديد مجموعة من الأهداف وتتمثل أهداف هذه الدراسة في:

* محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة العامة، أنه تم الاقتصار على الإطار المفاهيمي.

* تحديد الدور المحوري الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر، وكشف عن علاقة بين هذه الأحزاب وصانعي السياسة العامة ومعرفة مدى تأثيرها.

* الكشف عن التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية وتقديم طرق وسبل لمواجهة مثل هذه التحديات.

* تقديم رؤية مستقبلية لدور الأحزاب السياسة لأجل تحقيق الصنع الجيد للسياسة العامة.

5- أدبيات الدراسة:

لا يمكن لأي باحث إقامة دراسته دون الاعتماد والارتكاز على أدبيات سابقة في نفس المجال، لذا اعتمدت في هذه الدراسة على بعض الأدبيات التي لها صلة وعلاقة بالموضوع أهمها:

1-" فهدي خليفة الفهداوي"، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل والذي قدم فيه تحليلا حول السياسة العامة على صعيد المفاهيم والنظريات بالإضافة إلى أنماط السياسة العامة وتركيزاتها البنيوية، كما أشار إلى تحليل السياسة العامة كأسلوب علمي وإطار منهجي للتعامل مع القضايا السياسية، والاهم في هذا المؤلف هو تشخيص أهم القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة.

2-"جيمس أندرسون" في مؤلفه: صنع السياسة العامة، حيث يعد الكتاب من أبرز الأدبيات التي تناولت باكثر تخصص وتفصيل من النشاط عملية السياسات العامة.

3- كتاب سلوي الشعراوي جمعة: تحليل السياسة العامة في القرن الحادي والعشرون في تحليل السياسة العامة في الوطن العربي، من إعداد علي الدين هلال وآخرون، تناول هذا الكتاب تحليل السياسة العامة والدور الذي يلعبه محلل السياسات.

4- ابتسام قرقاح: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر .

6- مشكلة الدراسة:

تتلخص المشكلة المحورية التي تعالجها هذه الدراسة فيما يلي: **إلى أي مدى تساهم الأحزاب السياسية في تقويم السياسة العامة في الجزائر؟**

وينبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي كالأتي:

1. ما لمقصود بالسياسة العامة وما هي وظيفة الأحزاب السياسية ؟

2. كيف تساهم الأحزاب السياسية في تقويم السياسة العامة في الجزائر؟

3. ما هي التحديات التي تواجه الأحزاب السياسي في تقويم السياسة العامة في الجزائر وسبل تفعيلها ؟

من خلال هذه التساؤلات الفرعية نقوم بوضع فرضيات البحث التالية:

- السياسة العامة مرهونة بمدى قدرتها في إشراك ودمج الأحزاب السياسية في مختلف مراحل صنع السياسة العامة.

- كلما كان تأثير الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر، يؤدي ذالك إلى تحقيق ديمقراطية المصلحة الخاصة والعامة.

- كلما كان هناك إطار قانوني واسع وتمويل خاص للأحزاب السياسية في الجزائر، يؤدي إلى تفعيل دورها في عملية صنع وتقويم السياسة العامة.

7- مناهج ومقتربات الدراسة:

*** المنهج التاريخي:**

إن الهدف من هذا المنهج يكمن في التعرف على الأصول التاريخية والفلسفية لتطور ظاهرتي، الأحزاب السياسية والسياسة العامة، وأهم العوامل التي ساعدت على بروز الأحزاب السياسية.

*** المنهج الوصفي التحليل:**

يحاول هذا المنهج دراسة الأحزاب السياسية دراسة تحليلية وليست وضعية وذالك بالتركيز على وظيفة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة.

*** منهج دراسة الحالة:**

من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الدراسات والبحوث العلمية في العلوم السياسة وربطها بالواقع، حيث ارتأيت تناول الأحزاب السياسية كأحد العوالم غير الرسمية لمواقع السياسة العامة في الظروف المحيطة بالسياسة التي تنشأ بفعل التفاعل القائم بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

*** المقترب القانوني:**

من خلال الرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالأحزاب السياسية المحددة دورها ووظائفها بهدف المعرفة المتاحة، ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العلمي.

*** المقترب المؤسساتي:**

ينظر هذا المقترب للسياسة العامة على أنها نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تأثر بشكل كبير في العملية السياسية، وكذا معرفة كيفية تكوين الأحزاب السياسية وعلى تطورها والغرض من هذا معرفة مدى قوة تأثيرها في السياسة العامة.

*** مقترب صنع القرار:**

يساعد هذا المقترب في عملية التحليل، خاصة أن السياسة العامة التي تصدر عن النظام السياسي، ما هي إلا عملية اختبار بديل من البدائل المطروحة أمام صانع الفرار ويساعد الاقتراب في فهم الفواعل التي تساعد في صنع السياسة العامة.

8- الصعوبات الخاصة بالموضوع:

لقد واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات منها:

* محدودية الكتب والمجلات والدوريات التي تتناول موضوع السياسة العامة في الجزائر.

* صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية والتقارير الميداني من المراكز صنع القرار وأرجو في الأخير أننا قد وقفنا في دراسة أو معالجة هذه الدراسة العلمية المتواضعة.

9- هيكل الدراسة:

رغم أن الموضوع الأحزاب السياسية وتأثيرها في صنع السياسة العامة في الجزائر موضوعا واسعا إلا أني ارتأيت تقسيمه إلى مقدمة وفصلين وبكل فصل ثلاثة مباحث وخاتمة.

الفصل الأول: خصصنا الفصل الأول للإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة والدور الذي تلعبه الأحزاب، في رسم السياسة العامة من خلال تعريف الأحزاب السياسية وكذلك رجعنا إلى أنواع، أهداف، وظيفة وكذلك وسائل الأحزاب السياسية، ومن ثم تطرقنا إلى مفهوم السياسة العامة، خصائصها ومراحل صنعها.

وفي الأخير قمنا بالتطرق إلى دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة أي دور الأحزاب السياسية في صنع، تنفيذ، وتقسيم السياسة العامة.

يعد الفصل الثاني الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر والتركيز على تقيم دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر والأفاق المستقبلية وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية.

وفي الأخير استخلصنا خاتمة البحث التي حاولنا أن تكون عامة وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي هي جوهر البحث.

خطـــــة المذكرة

مقدمـــــة

الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة

المبحث الأول:مفهوم الأحزاب السياسية

المطلب الأول:تعريف و نشأة الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني : تصنيفات الأحزاب السياسية

المطلب الثالث : أهداف وظائف الأحزاب السياسية .

المطلب الرابع: وسائل الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة العامة

المطلب الثاني: عناصر وخصائص السياسات العامة

المطلب الثالث: أنواع ومراحل السياسة العامة

المبحث الثالث: واقع الأحزاب السياسية ودورها في رسم السياسة العامة

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في تنفيذ السياسة العامة.

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في تقيم السياسة العامة.

الفصل الثاني: تقييم دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة ومستقبلها في الجزائر

المبحث الأول: تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: أحزاب التيار الوطني.

المطلب الثاني: أحزاب التيار الإسلامي.

المطلب الثالث: أحزاب التيار العلماني

المبحث الثاني: الأفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في صنع السياسية العامة في الجزائر.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر

المطلب الثاني: معوقات المشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسية العامة في الجزائر.

خاتمـــــة

الفصل الثاني

تقييم دور الاحزاب السياسية العامة ومستقبلها في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى الهيئات الفعالة في المشاركة في صنع السياسة العامة، حيث يعتبر دورها محوري وأساسي خاصة في وقتنا الحالي أين يستوجب على الأفراد بتنظيم محوري وأساسي خاصة في وقتنا الحالي أين يستوجب على الأفراد بتنظيم أنفسهم في جماعات وتنظيمات لتسهيل مشاركتهم في صنع السياسات العامة وإيصال مطالبهم وحاجاتهم إلى صانعي السياسات ودلك لتلبية مطالبهم، حيث لا يمكن صنع أو تنفيذ وتقييم السياسة العامة دون اشتراك الأحزاب السياسية في هذه العملية الحساسة والمعقدة التي تخص وتعني المجتمع بأكمله، حيث سأتناول في هذا الفصل دراسة وإبراز الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة من خلال التطرق أولا إلى ماهية الأحزاب السياسية ثم السياسة العامة وإبراز الدور الذي تلعبه الأحزاب في المشاركة في صنع السياسة العامة.

الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة

المبحث الأول:مفهوم الأحزاب السياسية

نبتت بذور الأحزاب السياسية المعاصرة في النوادي السياسية و التكتلات و اللجان، و التنظيمات الشعبية المختلفة .

و لقد ساهم في إبراز الأحزاب السياسية في صورتها الحالية عدد من الهيئات و المؤسسات كان أبرزها النقابات المهيمنة و التنظيمات الطلابية، والفرق الدينية.....الخ.

و نظرا لدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية خاصة في صنع السياسة العامة إرتأينا التعرض لتعريفها و تصنيفها في هذا الفصل.

المطلب الأول:تعريف و نشأة الأحزاب السياسية.

الحزب منظمة اجتماعية لها جهاز إداري و هيئة موظفين دائمين ولها أنصار من أفراد الشعب من بيئاتها المتعددة.

و يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه ‘‘جماعة من الأفراد تسعى إلى الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقق مبادئها المتفق عليها ’’ كما يتميز الحزب السياسي من ناحية أخرى بأنه يستخدم الطرق و الوسائل المشروعة للوصول إلى السلطة و بهذا يختلف الحزب السياسي عن الجمعيات و التنظيمات السرية التي تعمل على الإطاحة بنظام الحكم القائم بوسائل و طرق غير مشروعة

‘‘و يرى أدمون بيرك ’’ :"أن الحزب هو مجموعة من الرجال إتفقو على مبدأ الحزب من خلاله خدمة الصالح الوطني " ويقصد "شيلز نيجر" بالحزب السياسي تلك الوحدات التي تسعى للوصول إلى السلطة في تنظيم القائم على التنافس الإنتخابي خاصة تنظيم الديمقراطية الغربية.

و يقترب "جوزف لايالومبا"أنه نتظيم رسمي هدفه الرئيسي هو وضع الأشخاص في المناصب العامة و الاحتفاظ بهم يهيمنون وحدهم أو مع غيرهم على أدارة الحكم الذي يتولى صياغة و تنفيذ السياسات العامة و في محاولته في إيجاد تعريف شامل يذهب "الغزالي" إلى عدة إتحاد أو تجمع من الأفراد ذو بناء تنظيمي على المستويين القومي و المحلي و يعتبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة و يستهدف الوصول إلى السلطة السياسية و التأثير فيها بواسطة أنشطة متعددة. [21]

أما نشأة الأحزاب السياسية كان من نتائج ظهور و ذيوع مبدأ سيادة الشعب.

نشأت الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية التقليدية ،و تحديدا في إنجلترا مهد النظام النيابي البرلماني و الموطن الأول له.وقبل هذا التاريخ كان هناك حظر مطلق على تكوين التنظيمات السياسية الثابتة ،ففي جمهورية البندقية و روما كان الرأي السائد عدم الحاجة لوجود معارضة

[1] شعبان الطاهر الأسود عالم الاجتماع السياسي،ط1 ،القاهرة،الدار المصرية اللبنانية . 1999 ص 112

[2] عبد الغني بسيوني عبدالله.النظم السياسية والقانون الدستوري الدار الجامعية للطبع و النشر الإسكندرية .(ب.س.ت) ص 298

منظمة ،بل إن وجودها يمثل خطرا على أمن الدولة و استقرارها .وفي أواخر أيام جمهورية روما وجدة تحالفات سياسية تسعى للحصول على أصوات لمرشحيها في مختلف الجمعيات الشعبية ،لكن هذه التحالفات لم تكن على درجة عالية من التنظيم ،ولم تكن لها بنى دائمة و أسماء محددة .و مع بداية القرن التاسع

عشر انقسم الرأي العام الإنجليزي إلى جناحين هما الويج (whigs) و التوري (tories) و مثل جناح الويج رأي الجماعة الدينية التي كانت تهاجم الحكم الملكي المطلق و الكنيسة الانجليكية التي كان يرأسها الملك و تدافع عن سيادة القانون .أما جناح التوري فمثل اتجاه المدافعين عن الملك و سلطاته ضد البرلمان و المدافعين عن الكنيسة الإنجليكية .و لم يؤلف هذه الجناحين حزبين سياسيين إلا من نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين إذا أصبح الأولويج حزب الأحرار و الثاني حزب المحافظين.

و في الوطن العربي ظهرت الأحزاب السياسية في وقت مبكر نسبيا حيث ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر و كانت الغاية من تأسيسها إقامة أنظمة حكم مستقلة .حيث كانت غالبية أقطار الوطن العربي خاضعة للاستعمار.[1]

مثال :الحزب الوطني المصري ،الذي تم تأسيسه سنة 1881 برئاسة أحمد عرابي أول الأحزاب السياسية في الوطن العربي .وكان في مقدمة أهدافه التخلص من الهيمنة الأجنبية.

[1] د-علي يوسف الشكري .مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية إيتراك للنشر و التوزيع.القاهرة .الطبعة الأولى.2004 ص 333.332

المطلب الثاني : تصنيفات الأحزاب السياسية

هناك تصنيفات عديدة للأحزاب السياسية ،إذا ليس هناك معايير موحدة للأحزاب و إنما تصنف حسب الصفات و الخصائص التي يتوفر عليها كل الحزب ،أهدافه ،حجمه ،برنامجه،إيديولوجيته أو تنظيمه و أيضا حسب النظام السياسي الذي يتواجد في ظله،غير أن العديد من الباحثين يتفقون على تصنيف الأحزاب السياسية بناءا على ثلاثة معايير أساسية :

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب

- معيار التنظيم

- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب

يقسم **دوفرجيه** الأحزاب السياسية انطلاقا من معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب ،إذ يرى أن هناك صنفين من الأحزاب.

1/- أحزاب الإطارات : وهي الأحزاب التي نشأة داخل المجموعات البرلمانية،و الصنف الثاني **الأحزاب الجماهيرية** التي نتجت عن محاولات خارجية عن نظام الحكم تعود إلى الرابطات الاجتماعية السرية ،الجمعيات الكنسية ،النقابات العمالية التي تنشط داخل المجتمع ،لكن ليس لها تمثيل سياسي على مستوى البرلمان.

و أما جان شارلو يفرق بين أحزاب الأعيان التي تضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية و اقتصادية تؤهله لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحي الحزب.بالإضافة إلى أحزاب الناخبين و أحزاب المناضلين غير انه لم يقدم توضيحات و شروحا كافية لتمييز هذه الأحزاب .بينما يصنف **"فيليب يرو "**[1] الأحزاب السياسية في كتابه ''علم الاجتماع السياسي ''إلى الأحزاب الإدارية :و هي الأحزاب المقيمة بالقرب من السلطة.مما يعني أنها مهيأة بصفة روتينية إلى حد ما ،و وفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي لأن تشكل الأغلبية ،أو تدخل في تحالفات حكومي .تأثر ممارسة مسؤوليات الدولة على لغة هذه الأحزاب و إستراتيجيتها بشكل دائم ،و من ناحية حجم هذه الأحزاب و قاعدتها يمكن التمييز بين التجمعات ذات أغلبية النزعة أو ما يمكن تسميته نقابات المنتخبين ، لا تتشكل إلا لكي تسمح لأعضائها من الاستفادة من التشريع الانتخابي ،أو من وضعها الاستراتيجي عندما يكون التحالف معها أمرا لابد منه من أجل تكوين أغلبية حكومية ،و لا تملك مشروعا سياسيا حقيقيا لديه حدود ثابتة ووجودها مرتبط بعاملين :

- من جهة إن غياب أغلبية واضحة تجعل من مؤازرتها أمرا ثمينا من الناحية الإستراتجية.

[1] فيليب يرو:علم الإجتماع السياسي .ترجمة:محمد حرب صاصيلا :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع:بيروت 1998:ص368

- و من جهة أخرى وجود شخصيات لها قاعدة شعبية قوية تضمن استمرارية صورة الحزب لدى الجمهور.

1 الأحزاب الاحتجاجية : هي أحزاب تولد في البداية من الرفض ،و تسعى لأن تشق لنفسها طريق لدى الناخبين من خلال استقطاب الاستياء و الكبث،الأمر الذي ينعكس على شكل الانفعالي للغة الحزب كما تجعل بعض هذه الأحزاب من نفسها المتحدث باسم مجموعات اجتماعية،تنظر لنفسها على أنها مجموعات أو أقليات مضطهدة أو مستبعدة من اللعبة السياسية ،لكن شروط المنافسة الانتخابية لا تسمح لهذه الأحزاب بالنجاح لكونها غالبا ما تمثل مجموعات أقلية متقوقعة حول نفسها،ولا يمكن لأفكارها و مبادئها أن تنتشر على أوسع نطاق لتمس الأغلبية.

ب- أحزاب البرامج: من أهم خصائص أحزاب البرامج هو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من الناحية الإيديولوجية الجامدة تتميز بتمسكها ببرامج محددة و ثابتة ،و اختلاف إيديولوجيتها اختلافا واضحا عن باقي الأحزاب السياسية.

كما أن أحزاب البرامج تصر دائما على أن من أهم شروط استمرار العضوية هو تمسك العضو بمبادئ الحزب ،و عدم جواز انفصاله عن الحزب إلا في حالة تخلي القيادة عن مبادئ الحزب.

ج- أحزاب الأشخاص: أهم عنصر يميز أحزاب الأشخاص هو الولاء الكامل لشخصية الزعيم ،بالرغم من أن للزعامة دورا هاما في كل نظام حزبي غير أنها في أحزاب الأشخاص تضطلع بالدور الرئيسي لأن الزعيم هو الذي ينشأ الحزب يوجه نشاطه ،يضع برامجه و يغيرها دون أن يخشى عدم ولاء أتباعه و أعضاء حزبه و يرجع ولاء أعضاء هذه الأحزاب لزعيمها إلى عاملين :

- المقدرة السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية التي يتمتع بها الزعيم .

- التقليد الطبقي أو العائلي الذي يمثله الزعيم .

تنتشر هذه الأحزاب في المجتمعات القبلية التي تبني على الروابط العائلية ولا تتدخل العوامل الاقتصادية او السياسية في تكوين مثل هذه الأحزاب بالإضافة إلى أحزاب الأشخاص التي تنتشر في كثير الوطن العربي [1] نجد أحزاب الحركة الوطنية التي ظهرت كرد فعل على الاحتلال الاستعماري الذي عانت منه الدولة العربية القرن التاسع عشر ،غايتها الأولى هي الحصول على الاستقلال وتوحيد حقوق المقاومة عانى قادتها الكثير من القمع ولذا كانت تنشط سريا في غالب الوقت وعلانية أحيانا .

[1] بطرس بطرس غالي :مدخل الى العلوم السياسية والفكر السياسي ،المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر ،بيروت 1970 ص 272 .

- احزاب الكوادر: كونها النظام العسكرية في عقدي الخمسينيات والستينات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام وعارضت المنافسة الحزبية .

- الحركة الدينية :ظهرت في العشرينيات من القرن العشرين لتكون أوائل التنظيمات التي تملك قاعدة جماهرية عريضة ثم انتشرت وتطورت في السبعينيات ،تدعو على ايديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع والتحدي للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية .

المطلب الثالث : أهداف وظائف الأحزاب السياسية .

سنتناول في هذا المطلب مختلف الأهداف التي تسعى الأحزاب الوصول إليها وتحقيقها ،وكذا مختلف الوظائف التي تؤديها وتقوم بها عند تسلمها مقاليد الحكم وممارستها السلطة و أيضا عند وجوده خارج هذه الأخيرة ،ولكن في البداية سنتطرق إلى أهداف الأحزاب السياسية .

1/- الأهداف :

أ/- **الأهداف الرئيسية :** إن معظم الأحزاب في العالم تهدف إلى الوصول إلى السلطة في بلدانها من اجل تنفيذ أهدافها ومبادئها وبرامجها العامة وفقا للتنافس الديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع فان لم تتمكن من ذلك ،فسوف تحاول المشاركة في السلطة مع أحزاب أخرى ذات أهداف قريبة من أهدافها ،أو أنها تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة والسعي للتأثير عليها لتحقيق تلك الأهداف ،وقد تحاول بعض الأحزاب الوصول إلى السلطة بصورة غير شرعية ،فالانقلاب العسكري والثورة الشعبية أو الاحتلال الأجنبي ولكن عليها إن تميز تلك الحالة ،الشرعية الديمقراطية عبر إجراء انتخابات حرة والسماح للأحزاب الأخرى بالتنافس معها ،رغم ان ذلك حالة ناذرة ،لاسيما في الدول النامية اين تكثر الانقلابات العسكرية .إن تطبيق أهداف الحزب وبرنامجه لا يتحقق بشكل كامل ،إلا عند وجوده في السلطة او مشاركته فيها ،اما في حالة كونه في المعارضة فان جزءا من أهدافه يمكن ان تتحقق على الصعيد الجماهيري واكتساب قاعدة شعبية ،ولكن الأهداف الرئيسية والبرامج العامة سوف تبقى نظرية بانتظار استلام السلطة أو المشاركة فيها فان تحقق لك فسوف يكون الحزب إمام التجربة لمعرفة صحة أهدافه او بعدها عن الواقع وإجراء المراجعة لها تعديلا وتثبيتا .

ب/- الأهداف العامة : وهي الأهداف التي ينظمها دستور الحزب وهي بدورها تتشكل من أهداف وطنية او قومية أو دينية او إقليمية أو دولية وفقا لتشكيلة الحزب وتنظيمه وانتمائه السياسي وطبيعة اهدافه ،اذا كانت مطلقة او نسبية عامة أو خاصة ويمكن إجمالها بما يلي :

- حماية البلاد من العدوان الخارجي [1]

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني ،الاساس في العلوم السياسية ط1 عمان،دار مجدولات ،2004 ،ص303) .

الأهداف القومية :

تحقيق الوحدة القومية ونشر الوعي القومي لدى الجماهير القومية .

الكفاح السلمي او المسلح لتحقيق أهداف الوحدة او الانفصال عن دولة مختلفة .

الأهداف الدولية :

تحقيق الأمن والسلم الدولي ونبذ الحروب وحل النزاعات بالطرق السلمية .

إقامة مجتمع إنساني واحد وفقا لإيديولوجية الحزب .[1]

نتكلم في النقطة التالية عن وظائف الأحزاب السياسية بالتركيز على بعض النقاط الهامة والرئيسية في رأي احد الباحثين يمكن تحليل دور الحزب السياسي من زاوية تقليدية ومن زاوية حديثة .

أ/- التحليل التقليدي لدور الاحزاب :من هذه الزاوية يؤدي الحزب ثلاثة ادوار هي :

1/- **التأطير السياسي والإيديولوجي للناخبين والمترشحين :** يعتبر هذا الدور دورا رئيسيا في الأنظمة الليبرالية وخاصة خلال فترات الانتخابية حيث يعمل هذا الدور على جمع أفكار والآراء والطموحات والرغبات للمواطنين المتضاربة أحيانا ويتولى صياغتها في إطار تنظيمي ومنظور موحد ثم عرضها في برنامج الحزب في شكل توجيهات واختيارات يمكن للناخبين الأخذ بها .

فهو بهذه الإحالة أداة تجمع بين الناخبين وتبلور أفكارهم وتسهل مهمتهم في تحديد اختياراتهم واختيار الحكام وانتقاد تصرفاتهم وتغييرهم او الضغط عليهم لتغيير سياستهم عند الضرورة .

بهذا الاطار يتولى الحزب مهمة التوعية حول السيادة المتابعة من طرف الحكام وتحديد موقفه منها بدعمها او انتقادها .

هذه الوظيفة الرئيسية التي يقوم بها الحزب تجاه ناخبيه تسمح بتنظيم وتنسيق وترتيب اراء ورغبات المواطنين ونقلها إلى الحكام وهذا ما يجعل الحزب يظهر كواسطة وكحلقة وصل بين الحكام والمحكومين وناقلة معلومات بالنسبة للحكام .

بهذه الكيفية يعمل الحزب على زيادة الوعي السياسي في المجتمع و نشر الثقافة السياسية عموما و تقديم المعلومات المختلفة في كافة الميادين .

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني ، مرجع سابق ،ص 303 .

2- اختيار و انتقاء المترشحين للمناصب الانتخابية :

هذا الدور يجعل الحزب يقوم بوظيفة تجنيد و انتقاء الإطارات و الكوادر السياسية القيادية للدولة

- في هذه الحالة فإن الحزب يشكل المدرسة السياسية كبرى يدرب فيها أعضاء الحزب على ممارسات السلطة و القيام بمهام الحكم ،وبالتالي يسمح للحزب ببروز نخبة مثقفة قادرة على الدفاع عن برنامج الحزب و مبادئه و تطبيقها عند الوصول إلى السلطة.

3- تأطير المنتخبين: يعمل الحزب بهذه الوظيفة على إحاطة النائب علما بكل ما يجري داخل دائرته الانتخابية و يطلعه على طموحات الناخبين

- يعمل أيضا على تعزيز العلاقة بين النائب و ناخبيه و إطلاع الناخبين على نشاطات النائب
- يعمل الحزب على إبقاء النائب في إطار التزاماته مع الناخبين و يجعله يحترم البرنامج المقترح من طرف الحزب و بالتالي منعه من التصرفات الفردية المصلحية و الضيقة التي قد تأدي به إلى الانحراف .
- يعمل الحزب أيضا على تأطير النواب داخل المجالس المنتخبة و خاصة البرلمان ،حيث تتشكل مجموعات برلمانية تلتزم بتوجيهات الأحزاب التي تنتمي إليها في عمليات التصويت على القوانين أو القرارات
- يحمل حزب النائب من الضغوطات و التهديدات التي قد يتعرض لها.[1]

المطلب الرابع: وسائل الأحزاب السياسية

يعتبر الحزب اليوم أداة تسمح للمواطن بالمشاركة في الحياة السياسية كما يعتبر تنظيما دائما لجماعة من الناس تتكامل حوله و تستعمله لتنفيذ برنامج سياسي و اجتماعي معين عن طريق الوصول إلى الحكم و في سبيل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها يقوم الحزب بأعمال ترمي أساسا إلى تحقيق هذا الهدف و لكنها تتحقق في الوقت نفسه خدمات للمجتمع ،و ذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها هذه الأحزاب و التي سبق ذكرها. وفي سبيل تحقيق الأحزاب لأهدافها و القيام بوظائفها تستعين و تلجأ إلى مجموعة من الوسائل و هذه الأخيرة كثيرة جدا و متنوعة إلى أبعد الحدود و قد يصعب حصرها ،و كنماذج عن الأنماط المختلفة لهذه الوسائل نذكر منها :

1 **الوسائل السياسية**

1 التمثيل النيابي : هي أهم وسيلة حيث يسعى الحزب إلى التواجد في مختلف المجالس المنتخبة سواء المحلية أو الوطنية ،وخاصة البرلمان و بقدر ما ينجح الحزب في إيصال أكبر

[1] د. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة ،ط4،2005، ص 256.

عدد ممكن من أعضائه الأكفاء إلى مثل هذه المناصب بقدر ما يعمل على تثبيت و نشر مبادئه و برنامجه ،وتحقيق مشاركته في السلطة أو الوصول إليها.

2 - **المناقشة و الإقناع:** المناقشة و الحوار من الوسائل الضرورية لتحقيق تماسك ووحدة الحزب الداخلية حيث يوفق من جهة بين وجهات نضر أعضائه المتباعدة أو المتضاربة ،كما يطور مواقفه و برنامجه بفضل الآراء و المعلومات التي تسفر عنها المناقشات المختلفة ،إلى جانب ذلك فإن الإقناع يحقق أيضا التماسك الداخلي ويقضي على الخلافات المحتملة كما أن الحزب يستعمله اتجاه المواطنين الآخرين لكسبهم إلى صفة و الحصول على أصواتهم في الانتخابات.[1]

3 - **تشكيل التحالف :** لا تستطيع الأحزاب تحقيق مصالحها على المدى البعيد من خلال منظورها الإستراتيجي حيث تلجأ إلى التحالف كخيار تكتيكي ،أكثر فاعلية في التأثير على السلطة الحاكمة و السياسة العامة ،فبناء التحالف يعني إشراك حزبين أو أكثر نحوى على الرغم من اختلافها و تناقضها إزاء أهداف أو قضايا أخرى ، فنجد لأجل تحقيق ذلك الهدف.

4 - **التعاون:** يتم التعاون بين الأحزاب السياسية عندما تكون لهذه الأخيرة أهداف معينة تسعى لتحقيقها فيتوقعون أن حصولهم على المكاسب و الامتيازات التي يريدونها يدفعهم نحوى التعاون و الاتفاق على قرارات السلطة و أن هذا هو الأنسب لبلوغ هذه الأهداف و مثال على ذلك وجود إقتراح في البرلمان يقضي بزيادة أعداد موضفي الوزارات وكان الرأي العام مع أو ضد الفكرة ،فإن جميع أعضاء البرلمان التعاون في تمرير هذه المقترح وجعله تشريعيا للمنطق أن التعاون يمثل القاعدة عملية و إستراتجية جيدة لخلق الوفاق و جعل المصلحة تعود للجميع ،مثل زيادة منافع الضمان الاجتماعي أو معاشات التقاعد عن العمل ،يجب أن لا تشكل تهديدات لأية حزب سياسي ،بحيث تفقد طريقة التعاون في تحقيق الأهداف المرجوة.

5 - **النقد:** يلجأ الحزب بصفة دائمة إلى النقد و إبراز نقائص وعيوب الأحزاب الأخرى و خاصة الحزب أو الأحزاب الحاكمة ،وهذا ليبين أفضلية برنامجه و مبادئه عن برنامج تلك الأحزاب ما يبين لذلك أهليته و جدارته بالحكم منهم وليكسب أعضاء جدد من الأحزاب الأخرى[2]

1.الأمين شريط . مرجع سابق ص 257.
2. كمال المنوفي السياسة العامة و أداء النظام السياسي ،القاهرة مكتبة النهضة المصرية 1988 ص145
3. فهمي خليفة الفهداوي ،السياسة العامة المنضور كلي في البنية و التحليل ط1 عمان دار المسيرة للنشر و الوزيع و الطباعة 2001ص 259-261
4. الأمين شريط .مرجع سابق ص257

ب- وسائل الاتصال: تلجأ الأحزاب إلى الوسائل الإعلامية المختلفة من صحف و إذاعة مسموعة و مرئية حيث تزدر الجرائد و المجلات و البيانات للإقناع ببرامجها و تحقيق مختلف أهدافها و هذه الوسائل ذات فعالية كبيرة إلى درجة أن كل حزب يسعى إلى أن تكون له عدة وسائل إعلامية تحت تصرفه

ج- الوسائل المادية الأخرى: تقوم الأحزاب بتنظيم تظاهرات حزبية مختلفة، سواءا فكرية كالمحاضرات و المهرجانات و إنتاج أفلام الوثائقية ونشر الكتب ،وكذلك إنشاء مدارس خاصة تقدم دورات تكوينية للأعضاء و كذلك طبع و نشر شعرات الحزب في شكل معلقات و أوسمة وغير ذلك.

د- الوسائل القهرية: إن معظم الدول ترفض أن تمنع وسائل القهر و العنف وذلك بموجب دستور نفسه ،كونها تتنافى مع الديمقراطية و التداول السلمي على السلطة لكن بالعودة إلى التاريخ نجد أن الكثير من الأحزاب و خاصة في ضل الحزب الواحد مثل أحزاب الفاشية و النازية لجأت إلى العنف في شكله العنيف المتمثل في الاعتقالات و الإرهاب السياسي و التهديد و التخويف و اللجوء إلى المخابرات و البوليس السري. كما لجأت أيضا إلى العنف في شكله مستمر وهو الضغط الاقتصادي و الاجتماعي و الحرمان من حقوق و امتيازات اجتماعية و معينة [1]

[1] د. الأمين شريط مرجع سابق ،ص 258

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة

تشكل السياسة العامة أحد الموضوعات الهامة في الدراسات الإدارية والسياسية والتي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع وأعقدها، حيث لقيت اهتماما بالغا وتداولا واسعا لدى الباحثين والمتخصصين في علم الإدارة العامة وعلماء السياسة، وهم كثيرون الذين أسهموا في دراستها وتحليلها وتحديد مجالاتها وتصميمها أيضا.

وانطلاقا من هذه النقاط والخلفيات سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم ونشأة السياسة العامة.

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة العامة

لقد أعطت الدولة دورا رئيسيا ومهما لرسم وتنفيذ السياسات العامة، ذلك وفقا للمفاهيم التي سادت خلال القرنيين السابقين، واختلفت هذه الأهمية من نظام سياسي لآخر، ومن نظام دستوري لآخر، وتجلى الاختلاف في مستوى تداخل الدولة وذلك وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد والقيم التي يتبناها، فالسياسات العامة ترتبط بشكل أو بآخر بالإيديولوجية التي يتبناها النظام وعادة ما تكون هذه السياسة انعكاسا وتطبيقا لها في مختلف المجالات .[1]

إذا دراسة المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الكبير الذي طرحه" هارولد لاسويل" منذ أكثر من 50 عاما من يحصل على ماذا، متى وكيف؟ أو هي التوزيع أو التخصص السلطوي للقيم على حد تعبير" دافيد يستون"، وهي أيضا دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته حسب" رفعات الطهطاوي" من دراسة لقضاء مصالح الأفراد وإدارة شؤونهم،أي دراسة الأداء الحكومي بمضمونه الإداري والسياسي[2]، هذه هي المحاور التي يمكن من خلالها حصر أبعاد هذا المفهوم، لكنّ قبل التطرق إلى مفهوم السياسة العامة لابدّ من التعرف أولا على بعض المفاهيم التي تدخل إلى مفهوم السياسة العامة لابدّ من التعرف أولا على بعض المفاهيم التي تدخل في تركيب ومحصلة هذا المفهوم المعقد.

1/ تعريف السياسة:

هناك تعاريف متعددة ومتباينة لكلمة السياسة ولقد عرفت السياسة (policy) بأنها: " برنامج معد للقيم، المستهدفة والممارسات، وهي وضع وصياغة وتطبيق التعديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير" وقد أكد البعض على عنصر الإكراه،

[1] حسن خليل، السياسات العامة في الدول النامية، ط1، بيروت، دار المنهل اللبناني،2007، ص12.
[2] سلوى، الشعري جمعة، تحليل السياسة العامة في القرن الحادي والعشرون ، في : على الدين هلال (وآخرون..)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة،2004،ص451.

فوضعت السياسة بأنها " الإكراه المخطط عمدا، أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع أشياء ممارسة الإكراه داخل سياق علاقة القوة في المنظمات[1].

ويعرف أحد العلماء، السياسة وهو" Presthus" السياسة بأنها أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أو الأفراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد، القرارات الحالية والمستقبلية [2] فبعد أن تطرقنا ولو بصورة مختصرة إلى مفهوم السياسة، سوف نقف عند مفهوم السياسة العامة كأحد المواضيع والمفاهيم المستحدثة في علم السياسة والإدارة العامة.

فالسياسة العامة: باختصار هي صياغة الأهداف، هي اتجاه يوضح أسلوب التفكير عند اتخاذ القرارات الصالحة لمشروع كما أنها الموجهة والمرشد للأفعال والقراءات لأنها توضح الأساس الذي يربط تلك الأفعال بالأهداف ومن خلال الاطلاع وإمعان النظر في أهم التعاريف الواردة يمكن أن نقسمها إلى ما يلي:

1/ السياسة العامة من منظور ممارسة القوة(power):

إن السياسة في نظر هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقراءات بشكل تميزه، نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثلا لإكراه، المنصب، الخبرة، الشخصية المال[3].

ويحاول أيضا فريق من العلماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكم والاحتكار لوسائلها، فعرفها" أوستين ريني" بأنها: علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب أخر[4].

وانطلاقا من مفهوم القوة ، عرف" **هارولد زويل" h.laswell**" السياسة العامة بأنها: من يجوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع المواد، المكاسب والقيم والمزايا، المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، ويفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد، المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة"[5].

ولذا، فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة والنفوذ، الذين يسطرون على النظام السياسي ومختلف مؤسساته .

---

[1] محمد محمود، ربيع، عبد الله الغنيم(وأخرون..)، موسوعة العلوم، السياسة،ج1،الكويت(د.دن) ، 1993،ص451.

[2] Presthus,r,public administration, the ronalc press, n,y,1975,p15.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: من منظور كلي في البنية والتحليل(عمان، دار المسيرة، 2001)، ص32

[4] نصر محمد مهنا، علم السياسة (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر 1994)، ص 120.212.

[5] Lawrance j.r Heron. Politique publique aux E TATS.UNIS,theorie et patique(l'obio, département, de sciences politique,2000,p6.

لكن رغم هذه التعاريف إلا أنه لم يسلم من الانتقادات من قبل العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة قادرة على تفسير كل العلاقات التي تتضمنها السياسة العامة.

2/ السياسة العامة من منظور تحليل النظم (system analysis):

لقد وصف العديد من العلماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الإجراء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا أساس يولي أصحاب هذا اتجاه أمثال" دافيد استون" اهتماما بالسياسة العامة، أي من جهة تحليل النظم كنتيجة محصلة في حياة المجتمع من منطق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكاتها وصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي فيعرفها بأنها: توزيع القيم (أي الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الالتزامين الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتعدية العكسية[1].

ويرى **جابريال ألموند** :" أن السياسة العامة تمثل محصلة عملية منتظمة عن التفاعل المدخلات والمخرجات، للتعبير عن إدارة النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة[2].

يستخلص من التعاريف هذا المنظور أن السياسة العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي تتفاعل مع بيئة الشاملة.

لكن بالرغم من أهمية في تفسير وتوضيح السياسة العامة إلا أن من منظور تحليل النظم تعرض إلى بعض الانتقادات ومنها: العمومية في طرح مفهوم، القيم دون ربطها بشكل مباشر بإطار السياسة كما لم يتم ذكر الجوانب غير الرسمية في التأثير على القرارات السياسة، الإغفال على مجريات العملية السياسية داخل النظام السياسي فضلا على كون منظوم المدخلات والمخرجات يتظاهر بكون الحكومة تستجيب لمطالب المواطنين، غير أن الواقع يؤكد في كثير من الأحيان أن النظام يفرض سياسيات على المجتمع بعيدا عن فكرة المطالب.

السياسة العامة من منظور الحكومة (Government):

تقوم الحكومة برسم السياسة العامة واتخاذ القرارات وتنفيذها، وتم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة فمن هذا المنظور يعرفها جيمس اندرسون على انها: " برنامج عمل هادف يعقب أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة ما لمواجهة قضية أو موضوع".

[1] كمال المنوفي، مقدمة مناهج وطرق في علم السياسة، القاهرة: وكالة المطبوعات، 2006، ص35.
[2] جبريال ألموند، السياسة المقارنة : إطار نظري(تر: محمد زاهيبشير المغيري)، بنغازية منشورات جامعة قاريونس، 1996،ص272.

جبريا ألموند عرفها على " أنها تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها واقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وانجاز هذه الأهداف".

ولكن التطبيق والإنجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه فإن السياسة العامة قد تضع في خصم عدم الفهم أو المعارضة الإدارية البيروقراطية التي تعترضها[1] .

أما عن الكتاب العرب فقد عرفوا السياسة العامة من منظور وتذكر منهم **خيري عبد القوي** : بأنها تلك العمليات والإجراءات السياسة غير السياسة التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينهما، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل السياسة العامة ملزمة تنطوي على حل مر في للمشكلة"[2] .

عن السياسة العامة هي تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابة الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها مختلف مجالاتها في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة المستقبلة، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية،ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها لما يجسد تحقيق ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع"[3].

نظرا لاختلاف الاتجاهات ووجهات النظر لدى علماء السياسة في تعريف السياسة العامة فإنه يصعب إعطاء تعريف إجرائي حول الساسة العامة وهذا راجع لارتباط المفهوم بأكثر من جماعة فاعلة في وضع السياسات العامة والتي تتغير بتغير مواضيع السياسات العامة من فترة لأخرى لتحقيق المصلحة العامة غير أنه يمكن إعطاء تعريف إجرائي السياسات العامة المتمثل في أنها برنامج عمل هادف أو سلسلة من قرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة، تتعلق بمجال معين كالصحة، السكن..إلخ لأجل معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآتية والمستقبلية.

[1] جبريال الموند، المرجع السابق، ص ص 272-273.
[2] تامر كامل محمد الخررجي، النظم السياسية الحديثة، والسياسات العامة،ط1،(كمان: دار مجدلاوي)،2004،ص28
[3] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق،ص38.

المطلب الثاني: عناصر وخصائص السياسات العامة

بعد التطرق لمختلف مفاهيم السياسات العامة، يجب الآن توضيح مختلف عناصرها الأساسية وأهم خصائص التي اعتمدت عليها .

أولا: عناصر السياسة العامة:

1. المطلب الأساسية والاختيارات تمثل المطالب الأساسية والاحتياجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى، وتعمل المؤسسات والتنظيمات على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب[1].

2. قرارات السياسية: وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفين العموميين المحولون بإصدار الإدارات الملكية والمراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسية العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة[2].

3. إعلان محتويات السياسة: وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية سياسة العامة، تشمل الأوامر الشفاهية والتعبيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وأراء الحكام والقضاة، وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والإغراض المطلوب تحقيقها [3] وقد يكون وصف السياسة ومضمونها غامض، كما يحصل التنافس عند شرح مضمونها في المستويات أو السلطات المختلفة أو حتى الوحدات الإدارية المتعددة، ونجد ذلك التناقض أيضا في مجال تفسير السياسة العامة مثلا: المحافظة على البيئة من التلوث وسياسة استخدام الطاقة[4]

4 . مخرجات السياسة: وهي المؤشرات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها بالمواطنين من الأعمال الحكومية، ولتشمل الوعود يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها[5].

5.أثار السياسة: وتمل العوائد والنتائج المتحصلة عليها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة جراء السياسة العامة التي تحسم موقف الحكومة إزاء القضايا أو المشكلات فالكل السياسة العامة تم تنفيذ أثار معينة، قد تكون إيجابية مصحوبة بمضافات وبآثار سلبية تحتاج إلى تبني السياسة العامة جديدة أو ملحقة بسابقاتها[6].

---

[1] محمد شبلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، والأدوات،ط5، الجزائر، دار الهومة، 2007، ص135.
[2] تامر كامل محمد الخررجي ، المرجع السابق، ص29.
[3] عامر الكبيى، صنع السياسات العامة، (عمان: دار المسيرة،1999)،ص15.
[4] محمد موقف حديد، مرجع سابق،ص118.
[5] تامر كامل محمد الخررجي، المرجع السابق، ص30.
[6] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص42.

ثانيا: خصائص السياسة العامة

أما فيما يتعلق بخصائص السياسة العامة فغنها توضح غموض ونقص تلك التعاريف، مما يساعد على فهم وتعرف على مدلولاتها الأساسية ومتمثل في:

* السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال التي تقوم بها المؤسسات الحكومية وتصدر بشأنها قانونا أو قرار يحدد أهدافها بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات حكومية الإيديولوجية والعلمية[1] .

* السياسة العامة ذات سلطة شرعية، حيث بمجرد إقرار السياسة العامة معينة من قبل صانعيها لابد من إصدار قانون بشأنها أو موسوم.

* السياسة العامة تشمل على الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين أو الأشياء التي تحدث آنيا[2].

* السياسة العامة تمتاز بالشمولية وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وليس المصالح الخاصة أو الشخصين لأن المصلحة العامة تقتضي استفادة عدد أكبر من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.

* السياسة العامة تمتاز بالاستمرارية بمعنى أن يقوم صانعوا السياسة بإعداد برامج جديدة تماما وإنما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج [3] وهذا ما نجده مخالفا للسياسات العامة في الجزائر، وكلها جاءت حكومة ألغت سياسات الحكومة التي قبلها، وهذا يؤدي إلى إقناع السياسة العامة وعدم استمرارها وبالتالي عدم تحقيق مطالب المجتمع .

[1] حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات(القاهرة: الدار الثقافة،2000)، ص37.
[2] نور الدين دخان" تحليل السياسات التعليمية العامة: نموذج الجزائر (رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر،2007)، ص23.
[3] عامر الكبسي، المرجع السابق،ص16.

المطلب الثالث: أنواع ومراحل السياسة العامة

يتم التطرق في هذا البحث إلى أهم أنواع السياسة العامة وخطوات التي تم إعدادها، كما سيتم تناول إلى أهم مستويات.

أولا: أنواع السياسة العامة

تتم السياسات على ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة اتجاه المجتمع المعني بها وذلك ترجمة للعلاقة لعملية والتطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة سواء صانيعيها أو متلقيها من أفراد المجتمع وتتمثل في أربع أنواع[1]:

1/ **السياسة العامة الاستخراجية** : كل النظم السياسة سواء كانت بسيطة أو معقدة باستخراج الموارد من بيئتها، في شكل الخدمة العسكرية والخدمات الإلزامية الأخر مثل: الاشتراك في هيئات المحلقين والأشغال التي تفرض على المسجونين، من أجل توظيفها والاستفادة منها.

2/ **السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع** : هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع من أجل الاستفادة منها مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة والمنح والامتيازات التي تقوم لطلبة الجامعة، بالإضافة إلى الاعتماد الموجهة للصحة والتعليم والدفاع...إلخ

3/ **السياسة العامة التنظيمية** : نظر لتعقد الحياة، وتزايد المشاكل في الصحة، المرور، السكن....إلخ، وتطور سبل الإعمال وتزايد أنشطة الحكومة في المجتمع إزدادت الحاجة إلى مثل هذه مثل هذه السياسات والمتمثلة في ممارسة النظام السياسي لعمليات الضبط لمختلف الأنشطة والسلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة، وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمله، فرض العقوبات اللازمة عند حصول اي تجاوزات مثال: فلائحة **شيرمان"** مثلا تمنح شركات الأعمال من الاحتكار وتقيد الحركة التجارية، وهذه التحريمات تعزز بأفعال ضد المخالفين.[2]

4/ **السياسة العامة الرمزية** : وهي السياسات التي تهدف من وراءها النظم السياسية تعبئة الجماهير ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم الإيديولوجية المتمثلة في المساواة والديمقراطية والوعد بالانجازات ومكافآت المستقيلة وتهدف هذه الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين في قادتهم والإيمان ببرامجهم السياسة.[3]

[1] محمد زاهي بشير الغيربي، مترجما، السياسة المقارنة؛ اطار نظري بنغازي: منشورات جامعة فاريونس، 1996،ص272.
[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص75.
[3] عامر الكبسي، مرجع سابق، 164.

ثانيا مراحل صنع السياسة العامة:

تعتبر عملية صنع السياسة العامة هي عملية في غاية الأهمية، تمتاز بالدقة والتعقيد، لذا فإنها تمر بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: صياغة المشكلة:

تعاني المجتمعات خاصة المعاصرة من تزايد وتعقد المشاكل، مما يجعل هذه المرحلة من أهم المراحل التي يجب الاهتمام بها في عملية صنع السياسة العامة ونجاحه وبأن الحكومة لا تهتم بحل المشاكل ، وتحديد المشكلة يتضمن مجموعة من العناصر كما تحتوي مشكلة السياسة العامة على عدد من المطالب والاحتياجات وتمثل حاجات غير مشبعة لفئات عريضة من المجتمع، وحل هذه المشكلة سوف يحقق نفعا عاما.

وفي هذا الصدد يحدد لنا" **بيتر داركر**" عميد الإدارة الأمريكية وصاحب نظرية الإدارة بالأهداف إجراءات أساسية تتعلق بكيفية التعامل مع المشكلة العامة وتحديدها:[1]

1. تصنيف المشكلة : تكون متكررة أو عامة يمكن حلها بطرق محددة أم أنها استثنائية تتطلب تطوير برنامج أو نطاق جديد لحلها، كذلك يساعد تصنيف المشكلات إلى إيجاد ترتيب لها في سلم الحكومي حسب الأولوية.

2. التعرف على المشكلة أي تحديدها ومنحها تفسيرات مناسبة معبرة عن جميع الحقائق التي تدور حولها وذلك بالإجابة على الأسئلة ما الذي يحدث بالضبط؟ هذه الإجابات تقود محلل السياسة العامة تركيب تصورات متباينة حول أبعاد المشكلة.

3. تحديد الجواب على المشكلة: وذلك بتحديد المعايير الواضحة والخاصة لما يجب على الإجراء المتخذ أو القرار أن ينجزه وما الهدف الذي يجب على القرار أن يصل إليه؟

تعد هذه النقاط الثلاث قوام التشخيص الدقيق للقضايا والمشكلات التي تعالجها السياسات العامة، فهذه هي صلب عملية صنع الساسة العامة.

4.الأجندة السياسية أو جدول الأعمال: تعرف المشكلة بطريق خاصة في الأعمال الحكومة فمن بين آلاف المطالب التي ترد الحكومة يلاحظ أن قلة منها هي التي تحضي باهتمام صناع السياسة العامة فهذه القائمة من المشاكل التي يختارها هؤلاء بمحض إرادتهم أو التي تجد الحكومة نفسها ملزمة بالاستجابة لها هي التي تعبر عن جدول أعمال الحكومة فمتخذي

[1] أبشر الطيب، مرجع سابق، ص25.

السياسات وفي سبيل التعامل الجدي مع المشكلات والقضايا يقومون بتصنيف هذه المشكلات حسب خطورة ودرجة الصدى التي تحدثه هذه المشكلة.

المرحلة الثانية: تجميع البيانات والمعلومات حول السياسة العامة :

إن توفر المعلومات اللازمة والدقيقة سيؤدي إلى الكشف عن المشكلات ونقاط الضعف والخلل في نظام سياسي، كما تعطي أيضا المعلومات الناتجة من تحليل ودراسة المشكلات بعض التصورات والتوجهات التي تدور في أذهان صانعي السياسات ومتخذي القرارات، حيث أن هذه المرحلة تعمل على جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمشكلات من جهة وبالإمكانيات المتوفرة من جهة آخر كما يجب أن تكون البيانات والمعلومات دقيقة وحديثة ومعبرة عن الواقع الكلي الفعلي لكي يمكن الاعتماد عليها في المرحلة المولية لوضع البدائل والمفاضلة بينها، كما يتم تحديد المصادر الوطنية والدولية التي لها علاقة بالمشكلة التي يمكن لها التدخل فيها[1] .

ومن هذه الأسس يمكن الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول المشكلة محل الاهتمام، حيث تعتبر هذه المعلومات الأساس الذي تبنى عليه السياسات، فكلما كانت المعلومات دقيقة واضحة ومتكاملة كلما كان الاستنتاج والتحليل والاختيار للبدائل واضحا ومفهوما، وهي التي تحرك السياسات وترشدها"[2].

المرحلة الثالثة: بلورة السياسة العامة لوضع البدائل : يتم في هذه المرحلة إيجاد حل للمشكلة وذلك يوضع حلول واقتراحات أولية مبنية على المعلومات التقدمة في المرحلة السابقة، وهي توضيح لمدى الاستجابة وخلق وذلك بناءا على تساؤلين جوهرين هما:

- هل يتم ترك المشكلة على ما هي عليه؟ وهل يتم التدخل لحلها؟

فإذا كان الجواب يشير إلى صورة التدخل والحل فيتم هنا طرح تساؤول آخر هو: ما هي البدائل المطروحة للحلول[3] .

فإعطاء حلول للمشكلات والقضايا العامة نابع من فترات وخبرات محللي السياسات العامة عن طريق الوصف وكذلك استخدام بعض الأساليب الرياضية خاصة إذا كانت السياسات الاقتصادية أما السياسات الاجتماعية غالبا ما تتناقش بدائلها وفق اعتبارات دور الدولة ومسؤوليتها وبالتالي فوضع البدائل هي عملية علاجية.

[1] عبد العزيز بن حبتور، مرجع سابق،ص 185.
[2] إبراهيم درويش، مرجع سابق،ص30.
[3] مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الادارة العامة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديد،2003، ص78.

فهذه المرحلة تتطلب دراسة وتحليل عمين، سواء تعلق الأمر بمن يضع السياسات (رسمية وشخصيات وزارية...)، ولكن الدور الأساسي يرجع إلى محلل السياسات العامة الذي يعد دوره.

المرحلة الخامسة: اعتماد وتنفيذ السياسة العامة: بعد اعتماد السياسة يتم التنفيذ الفعلي لها للبدائل الذي تم اختياره، حيث تكتسي السياسة العامة طابع الرضى لجميع الأطراف المعنية لها والتي تم فيها تقليص الصراعات والمساومات واختلاف وتباين الآراء بطريقة مرضية ولو كان ذاك على حساب الأقلية التي لم تساند هذا النوع من السياسة" [1].

إن تنفيذ السياسة العامة هو تحويلها إلى نتائج عملية ملموسة، كما يشير أيضا إلى مجموعة النشاطات والإجراءات والتدابير التنفيذية والهادفة لإخراج السياسة العامة ووضعها حيز التنفيذي الفعلي والعملي وذلك باستخدام وسائل وإمكانات مادية وبشرية وغيرها لأجل تحقيق أهداف السياسة العامة وتعني أيضا تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة، وكثيرا ما يعير ذلك التنفيذ عن انجازات البيروقراطية وأدائها.

المرحلة السادسة تقييم تستوجب معرفة علمية وحقيقية وموضوعية للانعكاسات السلبية والايجابية،المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها وعن أثار مخرجاتها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها.

حيث يعتبر التقييم عملية أساسية للذين يصممون وينفذون السياسة العامة، وتهدف هذه العملية إلى تشخيص وقياس أثار ونتائج السياسة للتواصل إلى معرفة ما تم انجازه من نتائج سواء كان قياس للسلع أو الخدمات التي تقدمها البرامج أو النتائج المرحلية للسياسات العامة في مجال معين.

فالتقييم يتم ضمن جميع عمليات السياسة العامة ولا يتوقف على النتائج التنفيذية فهو نشاط وظيفي يتحقق من خلال عمليات الصنع والصياغة والتطبيق مما يكن التعرف على حقيقة السياسات العامة وكشف عيوبها وإظهار نقاط الخلل فيها لإعادة النظر فيها في السياسات المقبلة

وتعد دراسة تقييم دراسة تقييم ومعايره من أصعب العمليات بحثا وتحليلا في الإدارات الحكومية وأكثر كلفة فإذا أرادت الحكومات تطبيق التقويم بصورة ناجحة وفاعلة فلابد من التعامل مع هذه العملية أو المرحلة بنفس طريقة تعاملها مع إدارة وتوزيع الموارد النادرة في المجتمع، أي يجب القيام بتخطيط وتوجيه في جميع مراحل التقويم للوفاء بالمسؤولية [2] .

[1] تامر كامل محمد الخررجي، المرجع السابق، ص170.
[2] غانم عبد المطلب، مرجع سابق، ص 160.

من لب مراحل السياسة العامة وذلك من خلال المنهجية العلمية المطبقة في عملية التحليل ووضع البدائل لتحسين مستوى كفاءات ككل، كما تختلف منهجية محلل السياسات وأساليب المستخدمة من خلال موقعه في الجهاز الحكومي، وبالتالي تختلف أساليب التحليل وطرح البدائل.

وتعتبر هذه المرحلة الوسطى في العملية ومراحل صنع السياسة العامة كونها توظف معطيات المرحلة السابقة من المعلومات ومعطيات وبيانات.

المرحلة الرابعة: صياغة السياسة العامة: يرى جيمس أندرسون أن صياغة الساسة تتضمن بلورة مقترحات أولية لبرامج العمل اللازمة لمواجهة المشكلة، فصياغة المشكلة لا يعني بضرورة إصدار قانون أو أمر تنفيذ أو قاعدة إدارية، فيمكن لصائغي السياسة عدم الفعل أو التحرك إزاء قضايا معينة وتركها على جنب فالأحداث والقضايا هي التي تحدد ذاك ، بمعنى أن وجود مشكلة على بجدوى أعمال لا يعني بضرورة أن السياسة العامة ستتخذ بشأنها[1].

فإن جوهر ولب هذه المرحلة هو أن تعكس السياسة العامة ما يسمى بجدوى السياسة، حيث تعكس هذه الخاصية تقويمها قبليا للآثار المتوقعة من السياسة العامة ، كما تشكل بجدوى مؤشرا من مؤشرات نجاح السياسات وحسب ما يرى" ماثيوكان MATHEWICAN " الذي أشار إلى أي مدى سوف تسفر هذه السياسة العامة عن تحقق النتائج والأهداف المرجوة منها [2]، وبما أن السياسة العامة مجال وموضوع معقد، يطرح محللي وصانعي السياسات العامة عدة أسئلة لتحديد وصياغة السياسة العامة وتنفيذها وعليه لابد أن تكون المعايير والمقاييس موضوعية وخاصة أن تكون المعلومات الأزمة وضرورية متوفرة وحقيقية تأكد صحة إجراءات الاختيار أي بديل.

[1] جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة(ترجمة: عامر الكبيسي، ط1، عمان: دار المسيرة، 1999، ص90.
[2] روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، (ترجمة: هلال أبو زيد)، مراجعة: علي الدين هلال، ط5، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993، ص180.

المبحث الثالث: واقع الأحزاب السياسية ودورها في رسم السياسة العامة

للأحزاب السياسية دور مهم في المشاركة في رسم السياسات حيث تعتبر إحدى قنوات المشاركة السياسة المواطن، وكذا أحد قنوات الاتصال السياسي، فهي تقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد ومطالبهم وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة، وتعد الأحزاب السياسية أيضا من أهم الأطراف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، وعلى هذا الأساس سنقوم في هدا المبحث بتحليل دور العلاقة بين الأحزاب السياسات العامة وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

تعتبر السلطة التشريعية في الوقت الحاضر أهم السلطات في الدولة فهي السلطة التي تقوم بسن القوانين أي بوضع القواعد العامة الملزمة للأفراد.

إن السلطة التشريعية هي السلطة التي يعتبرها " جون جاك روسو" السلطة الأم فهي رمز للسيادة، وبالتالي يجب أن يتولاها الشعب مباشرة (أي الديمقراطية المباشرة)، بينما ذهب "شارل منتسيكيو" إلى اعتبارها إحدى السلطات الثلاث تفسح مجالا أكبر للتعيين،وقد يكون الانتخاب فيها غير مباشر أو يستلزم حد أدنى من الكفاءة في المترشحين[1].

وتمر العملية التشريعية بعدة مراحل فهناك مرحلتين ينفرد بهما البرلمان وهما المداولة والتصويت، ومرحلتين تنفرد بهما السلطة التنفيذية وهما التصديق والإصدار ومرحلة تكون مشتركة بينهما وهي الاقتراع وتكون هذه المرحلة وفق ما يلي:

- المبادرة بالتشريع وتعرف على أنها حق إبداع نص يتعلق بقانون أو ميزانية أو لائحة من أجل المناقشة والتصويت من قبل البرلمان.
- المناقشة والتصويت ثم التصديق والإصدار أي موافقة رئيس لدولة الإصدار هو نشر القانون بأمر من رئيس الدولة.

ونجد كذلك الوظيفة السياسة ويقصد بها حق السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية، وما يقتضيه هذا الحق من تقرير مسؤولياتها التي قد تبدأ من إعداد الرغبات في طرح الأسئلة إلى الاستجواب وتقصي الحقائق ثم التحقيق وسحب الثقة من وزير معين أومن حكومة كلها، واللجوء إلى هذه الوسائل يستدعي توفير بعض الشروط لكي لا يستعمل هذا الحق تعسفا وكذلك بعد الإجراءات المحددة في الدستور أو تضعها قوانين محددة[2]

[1] ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الدولة التشريعية(الأنظمة السياسية)، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1996، ص208-209.

[2] عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1،عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2006،ص167.

لذلك فإن هناك ردود فعل متسابقة تجاه الأهمية والدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في صنع السياسة العامة، ولكن ما يستدعي التحليل هنا هو كيف لهذه المؤسسة تساهم في صنع السياسة العامة وتوجيهها كمؤسسة نيابية تمثل جميع أو أغلب شرائح المجتمع في أي مجال كان؟ وللهيئة التشريعية مجموعة من الاختصاصات حيث تمارس عدة وظائف وفيها يلي أهم الوظائف التي يقوم بها البرلمان أو الهيئة التشريعية.[1]

فاهم وظيفة يقوم بها البرلمان هي وظيفة التشريع حيث يقوم إعداد النصوص القانونية وذلك بدراستها داخل اللجان المختصة ومناقشتها مع الحكومة وإعداد تقرير حولها بعرض على النواب للتصويت عليها، فغن حصلت على الأغلبية المطلوبة أرسلت إلى رئيس الدولة لإصدارها ونشرها والسهر على تنفيذها.

إذ مرحلة صنع السياسة العامة التي تناط من ناحية المبدأ ومن الناحية الرسمية إلى السلطة التشريعية، ولكن من الناحية الواقعية كل الفواعل تساهم فيها، ففي هذه المرحلة يتم لفت انتباه الهيئات الرسمية لوجود مشكلة في المجتمع تتطلب حل، بالتالي وكل التنظيمات على رأسها الأحزاب السياسة الموجودة في المجتمع تساهم في إظهار الجانب الذي يخدم مصالحها من المشكلة ، حتى إدراجها في الأجندة السياسة للحكومة أين يتم ترتيب القضايا حسب أهميتها (حسب درجات الضغط، وحسب من يملك القوة..) ليتم إصدار نص قانوني تجاهها.

بمعنى أن هذه المرحلة تكون هناك مشكلة على مستوى المجتمع وهنا يأتي دور الأحزاب السياسة الخاصة المتمثلة في التشريعية أنها أكثر شرعية كونها منتخبة من طرف الشعب ولها أكثر تأثير في صنع السياسات العامة مقارنة مع الأحزاب التي هي خارج الهيئة التشريعية والتي لا تمتلك نواب وممثلين على مستوى هذه الأخيرة لإظهار هذه المشكلة في الأجندة (جدول أعمال الحكومة) وهذه هي الوظيفة الاتصالية ، فهي تقوم بالتعبير عن هذه المطالب والاحتياجات المتنوعة ونقلها من دائرة المطالب (التي تشكل مدخلات) إلى دائرة السياسات العامة (التي تشكل مخرجات) فالأحزاب تكون ناجحة بقدر ما تكون مرآة لتوزيع الآراء ومصالح المجتمع[2].

إذن في هذه الحالة نقول أن الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الدولة وذلك بمشاركة الأفراد في صنعها كون الأحزاب ممثلة لهم، وذلك من خلال وعيهم وثقافتهم وتطلعهم لما يدور حولهم من أمور في مختلف المجالات، خاصة منها السياسة، وبالتالي قدرتهم على المطالبة بحقوقهم بطرق منظمة ورسمية، وبالتالي إيصال مشاكلهم ومطالبهم إلى راسمي السياسات العامة لنواب البرلمان الممثلين للهيئة التشريعية واتخاذ هؤلاء التدابير اللازمة كلها،

---

[1] نجوى ابراهيم، تحليل المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة، في سلوى شعراوي جمعة، علي الدين هلال وأخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات واستشارات الادارة العامة، 2004،ص223.

[2] نيلة عبد الحليع كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، للطبع والنشر، 1982، ص94.

وبذلك تعد الأحزاب أحد قنوات المشاركة السياسية وذلك عن طريق انتخاب الأفراد لممثليهم في البرلمان (الهيئة التشريعية) فعبرها تصل أصوات الجماهير إلى آذان السلطة، فهي (الأحزاب) التي تقوم بتكوين الرأي وتمكنه من إبداء واجهة نظرهما بطريقة مشروعة ومنظمة[1].

ولكن إذا كان الحزب يعمل على تكوين وتوجيه الرأي العام ، فإنه لا يقوم بهذا العمل إلا من أجل استخدام هذه القوى المؤثرة ، سواء في تأكيد مكانة الحزب وسيطرته على السلطة إذا كان الحزب حاكما ، أو من أجل استخدام هذه القوة للضغط على الحكومة إذا كان الحزب في المعارضة ، ولكن أيا كان الأمر، فإن استخدام الحزب أو الأحزاب لهذه القوى يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير من جهة ولكن من جهة أخرى تسعى الأحزاب إلى استمالة هذه القوى بما يسمح لها البقاء في السلطة (أي الهيئة التشريعية) وأيضا تلك الأحزاب في مختلف المواعيد الانتخابية(الانتخابات التشريعية) وخاصة الحصول على أكبر قدر ممكن من القواعد على مستوى البرلمان، ولكن بدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنافسا لها وأن تصل إلى آذان صانعي السياسات العامة والسلطات الحاكمة ، ومن هنا تظهر اهمية الاحزاب، إذ ىتعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن الرغبات واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة تستحوذ على إهتمام صانعي السياست العامة وضمنها ضمن أولويات الاجندة السياسة.

وبذلك يتضح أن الأحزاب لاغنى، فهي التي توفر للنظام الديموقراطي التنسيق الفعال بين الحكام والمحكومين، وهي تقوم بذلك باعتبارها تنظيمات مؤسسات سياسة دستورية مهمتها تليه حاجات الافراد وحل مشاكلهم، فهي تعمل على تحويل هذه الأخيرة إلى برنامج واضح وخطة عمل محددة من أجل ايصال مطالبهم ويبين لها الأهداف المرجوة من الخطط التي يضعها الحزب، وهو في آن واحد" المخطط والمنفذ [2] لأنه يعد أن تحدد المشكلة أو القضية العامة ودخولها الأجندة السياسة ، تعرض على السلطة التشريعية.

وبالتالي على الأحزاب السياسية الممثلة في هذه السلطة مناقشتها إيجاد حل لها عن طريق سن قوانين، ولكن إلى جانب السلطة التشريعية نجد السلطة التنفيذية التي تقوم أيضا بصنع السياسات العامة من خلال اللوائح والقوانين التنظيمية، ولكن مهمتها الأساسية هي تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع ومتابعتها وذلك في إطار الحكومة والأجهزة الإدارية التابعة لها وهذا سنراه في المطلب الموالي.

[1] نيلة عبد الحليع كامل، المرجع السابق، ص95
[2] نيلة عبد الحليع كامل، المرجع نفسه، ص95.

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في تنفيذ السياسة العامة.

يمكن تعر يف تنفيذ السياسة العامة وذلك كما عرفها بعض الباحثين و الكتاب ذوي الاختصاص ص في المجال و خاصة في هذا المفهوم بأنها " تتمثل بمجموعة النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو قراراتها إلي حيز الواقع العملية ,وتقوم على استخدام المصادر والموارد البشرية و المادية والتكنولوجية وغيرها وفي سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة" [1] وهي تعني أيضا "تلك المجموعة من الإعمال والأفعال التي تتمثل بالجهود المرسومة مقدما في قرار ات السياسة العامة مسبقا وهي خطوات ضرورية تسهم في تحويل السياسة الى أعمال ذات تأثير.[2]

فعملية تنفيذ السياسة العامة,هي التي تحول السياسة العامة من حالتها النظرية كقرار إلي حالتها الواقعية والميدانية كعمل تنفيذي ,وبالتالي تستغرق وتتضمن تلك العملية جميع الحدود أو المساحة الفاصلة بين إعلان السياسة وبين تطبيقها علي ارض الواقع و أيضا تأثيرها الحقيقي والتعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة وعما يحصل من جهد وأداء وما ينجر عنها من رأي وتغذية عكسية، في إطار الحكومة والأجهزة الإدارية التابعة لها .

تكون السلطة التنفيذية فردية أو مزدوجة أو جماعة ,وقد يتولي هذه السلطة فرد واحد يساعده بعض الموظفين الخاضعين لسلطته أو رئيس دولة ،و مجلس و وزراء مسؤول أمام البرلمان ،وقد يشترك رئيس الدولة مع الوزارة في ممارسة السلطة التنفيذية بحكم دستور ازدواجية السلطة التنفيذية كما هو الشأن في النظام الشبه رئاسي

ولقد أصبحت ا لسلطة التنفيذية أهمية كبيرة وهذا راجع إلي الأهمية التي اكتسبتها السياسة العامة التي تعتبر محصلة لعدة عوامل وثقافات.إذا فلبيئة تؤثر علي صانعي السياسات العامة و متخذي القرارات وذلك من خلال القيود والمحددات التي تفرضها البيئة عليهم ، فلقد تستعمل كلمة الحكومة لتعني الوزارة ،فيقال إن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وتستعمل أيضا الحكومة بمعني أوسع لتعني (السلطة التنفيذية رئيس الدولة و الوزراء و مساعد يهم أولئك الذين توكل إليهم مهمة تنفيذ القوانين وإدارة مرافق الدولة، فالمهم في موضوعنا هذا دور الهيئة التنفيذية في عمليات تنفيذ السياسة العامة من خبراتها و تطلعاتها ، علي مجريات السياسة، سواء تعلق الأمر ببناء مقترحات السياسة العامة أو وضع الأخير حيز التنفيذ.[3]

والمسؤولون السياسيون التنفيذيون هم أهم القادة المحركون الذين يلعبون ادوار مختلفة في عملية صنع و خاصة تنفيذ السياسة العامة من خلال تأثيراتهم وتفضيلاتهم ، فالوزراء مثلا في آي قطاع يتولون التنفيذ ووضع المشاريع وتسييرها بنطا ق اختصاصهم ،فهم المبادرون

[1] نائل عبد الحافظ العوامله، تحليل السياسات العامة مدخل نظامي، عمان مركز أحمد ياسين الغني.ص 165-166.
[2] فهمي حليفة الفهداوي.مرجع سابق،ص 273.
[3] نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري،ط1. عمان: دار النقافة ،2006،ص195-196.

بوضع المشاريع التي ستضع سياسة عامة بشأنها والتي ستعرض أمام مجلس الوزراء لمنا قشتها، فهذا يتطلب منهم معرفة خاصة وإحاطة شاملة ودرايا بخبايا الأمور حتى تكون مشاريعهم ذات صدى واسع في مناقشات الحكومة.

فهذه الأخيرة تقوم في تنفيذها للسياسة العامة بالاعتماد علي الأحزاب السياسية لأنها الأقرب إلى الواقع والى المجتمع كون أن وظيفتها الأساسية هي تكوين وتوجيه الرأي العام .[1]

إضافة إلي قيامها بدور التثقيف والتوعية والتنوير من خلال المحاضرات والندوات والمناقشات والتدريب لفئات معينة من الشعب كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج محو الأمية للعمال في أوربا.

وبالتالي فالأحزاب السياسية هي حلقة وصل بين القمة والقاعدة وهنا يظهر تأثير الأحزاب السياسية علي السياسات العامة وتنفيذها وتوجيهها وذلك لكون الأحزاب ممثلة لمصالح الأفراد و المجتمعات.

[1] محمد نصرمهنا، في النظم الدستورية والسياسية ط1،دراسة تطبيقية،2005،ص325.

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في تقيم السياسة العامة.

لتحقق السياسة العامة مقاصدها ولأهدافها بشكل تام وفعلي ما لم تصاحبها عملية هامة جدا وهي عملية التقييم، التي تقوم على معرفة علمية وحقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلسة أو الايجابية عن السياسة العامة وعن تنفيذها، لأن التقييم الفعال والموضوعي والحقيقي للسياسة العامة وعن تنفيذها، لأن التقييم الفعال والموضوعي والحقيقي للسياسة العامة بعد أساس نجاحها في تحقيق أهدافها ومقاصدها.

إن التقييم يشمل جميع مراحل رسم السياسة العامة، ولا يتوقف فقط على نتائج عملية تنفيذ السياسة العامة، وبالتالي فإن التقييم يبدأ بتحديد المشكلات والقضايا وصياغتها أثناء وضع الخطط والبرامج وكذالك البدائل من أجل توفير المعلومات حول النتائج المقترحة والآراء المطروحة للسياسة العامة التي يمكن إتباعها ويكون التقييم أيضا خلال عملية تنفيذ السياسة العامة من خلال المتابعة المستمرة لعملية تنفيذ وأداء المنفذين السياسة العامة من خلال المتابعة المستمرة لعملية تنفيذ وأداء المنفذين وربط مع الغايات والأهداف في المخرجات الواجب مباشرة بعد التنفيذ، وعرفة انعكاسات ذلك على المجتمع والبيئة المعنية بالسياسة العامة.[1]

وهكذا فإن السياسة العامة تجمع بين صانعي السياسة العامة ومنفذيها ومقيميها انطلاقا من الترابط والتفاعل بين نتائج ومعطيات السياسة العامة يكون تقيم أيضا مسؤولية الجهات التي تصنعها وأيضا من الجهات التي تنفذها.

وعليه تعتبر الأحزاب السياسية أحد الجهات الأساسية التي تتولى عملية تقيم السياسة العامة وذالك من خلال المعارضة، إذا فالمعارضة هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنقدها وتستعد للحلول محلها، ويقصد بها أيضا النشاط الممثل في الرقابة الحكومة وانتقادها،ة واستعداد للحلول معها. فيقال لكل مواطن حق معارضة سياسة الحكومة [2]، فالمعارضة المشروعة تسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه وذالك في إطار وسائل القانونية، إضافة إلى ذلك فالنظم الديمقراطية تعترف وتشجع المعارضة من خلال وجود برامج سياسية مختلفة عن البرامج أغلبية الحاكمة. حيث يمكن للمعارضة استنادا لبرنامجها واعتمادا على ما تملكه من وسائل للضغط على الحكومة، استجابة لمطالب الجماهير في تعير وتعديل عن طريق رسم سياسات عامة ملائمة ومناسبة واختيار بدائل ملائمة دون أن تتعرض المؤسسات الدستورية لأي خطر .

[1] ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص271.
[2] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص 85.86.

وبالتالي ليس هناك أفضل من المعارضة المنظمة الحرة، على الكشف أخطاء الحكومة وإظهارها أمام الرأي العام قبل استفحال أمرها وتشعب أثارها.[1]

ويعتبر تنظيم المعارضة من أهم أدوار التي يقوم بها الأحزاب للتأثير على صنع ورسم السياسات العامة أو تعديلها أو تغيرها، وهذا الدور ليس مجرد مجابهة، من الأحزاب الأقلية لحزب أو أحزاب الأغلبية و لكن دور محدد الأبعاد، يقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة.

وبالتالي فإن الأحزاب تلعب دورا جوهريا في رسم وتصميم وتنفيذ السياسات العامة ومن الواضح أن الأحزاب السياسية وضمن مجالات السياسة العامة لها دور مؤثر من حيث أ ن لها ولاءات ضمن شرائح المجتمع وفئاته. ولهذا تعد الأحزاب أحد قنوات المشاركة السياسية فعبرها نصل أصوات الجماهير إلى السلطة، فهيا التي تقوم بتكوين الرأي وتمكنه من إبداء وجهة نظره بطريقة مشروعة ومنظمة.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل عل التركيز على الجانب ألمفاهيمي على الأحزاب السياسية والسياسة العامة من خلال توضيح مفهوم الأحزاب السياسية، وتحديد مختلف أنواعها إضافة إلى وسائلها ووظائفها وأهدافها، كما تتطرقنا إلى مفهوم السياسة العامة وتحديد مختلف عمليات صنعها من إعداد وتقويم، لمعرفة دورها في صنع وتوجيه السياسة العامة والتركيز على الأحزاب السياسية كأحد أهم الفواعل غير الرسمية.

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص345.

الفصل الثاني:

تقييم دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة ومستقبلها في الجزائر

تمهيد:

ترجع عملية نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر إلى العهد الاستعماري الفرنسي وبروز تيارات تختلف من ناحية التوجه ساهمت في تحقيق استقلال الجزائر المتمثل في كل من التيار الاستقلالي، الديني الإصلاحي، والليبرالي الاندماجي ومع انفتاح الجزائر على الديمقراطية وتبني التعددية الحزبية، وتخلي عن التجربة الأحادية منذ بداية التسعينات في دستور 1989 أدى إلى الانفتاح وتوسيع مجال التدخل في العملية السياسية وبروز تيارات عملت على المشاركة في رسم ووضع السياسة العامة إلى جانب الفواعل الرسمية. ويتم في هذا الفصل توضيح مختلف التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في وضع سياسة العامة، إضافة إلى الأفاق المستقبلية لتدعيم وتعزيز دورها من خلال إدماج الأحزاب السياسية في عملية صنع ورسم السياسة العامة وفي الحياة السياسية، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول يتناول مختلف التحديات المؤثرة في دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة. أما المبحث الثاني سيوضح الأفاق المستقبلية من خلال طرح مفهوم المشاركة السياسة وتعزيز الديمقراطية كآلية لتحقيق الصنع الجيد للسياسة العامة من قبل الأحزاب السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: أحزاب التيار الوطني.

يشمل هذا التيار حزبين مهمين هما: حزب التجمع الوطني الديمقراطي **(R.N.D)** وحزب جبهة التحرير الوطني **(F.L.N)** حيث يتبنى هذا التيار مواقف معتدلة في مجمل القضايا المطروحة ويمزج بين الخطاب الوطني والخطاب الحداثي؛ ويعتبر كل من الحزبين من أحزاب السلطة، كانت تركيبة الحزبين مبنية على وجود مناضلين من الثورة وكذالك قادة اداريين في السلطة، ويمكن التطرق لكل منهما على النحو التالي:

أولا- التجمع الوطني الديمقراطي R.N.D:

نشأ هذا الحزب في مارس 1997 قبل الانتخابات التشريعية التي فاز بها ، وينحدر مناضلوه من الجمعيات الوطنية المنتمية للعائلة الثورية كالمنضمات الوطنية للمجاهدين وابنائه الشهداء؛ والحركات الكشفية كما نشا هذا الحزب أساسا لتأييد برنامج الرئيس الجزائري اليامين زروال.[1]

وهو من الأحزاب الحديثة كواجهة سياسية للسلطة الرسمية؛ ترأسه في البداية عبد القادر بن صالح والذي تحول إلى رئاسة المجلس الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات 1997 تحت شعار أمل- عمل- تضامن؛ راهن فيه على استقرار الجزائر.[2]

[1] لرقع رشيد، النظم الجزائرية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر. مذكرة ماجستير،(كلية الحقوق، فرع القانون العام جامعة قسنطينة،2005-2006) ص125.

[2] عبد الرحمان برقوق، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، ورقة بحث قدمت كدراسات الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة، 10-16 ديسمبر 2005.

نحصل على نتائج هامة في انتخابات 1997 حيث فاز بـ 155 مقعد وفي انتخابات 2002 لم يتحصل سوى على 47 مقعد[1]، وفي الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 فاز بـ 70 مقعد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني[2]، ولقد ركز في برنامجه على:

- يأتي الاستقرار من خلال دعم مقومات الأمة.

- إدخال الإصلاحات على هياكل الدولة ودعم إصلاح المنظومة التربوية وإصلاح العدالة وهياكل الإدارة.[3]

ثانيا- حزب جبهة التحرير الوطني F.L.N:

حزب جبهة التحرير الوطني الحزب العتيد في النظام السياسي الجزائري وزوال النشاط السياسي منذ الاستقلال، وهو امتداد للجبهة التي خاضت الحرب التحريرية؛ ولم يخضع الحزب لقانون الأحزاب السياسية في 1989 أو في 1997؛ ومرد ذالك هو الشرعية الثورية والتاريخية التي يتمتع بها في ممارسة لنشاطه السياسي؛ انحصر الدور السياسي للحزب في ظل الأحادية الحزبية في التعبئة، مانعا ظهور أي قوة سياسية منافسة، باعتباره القوة السياسية الوحيدة الضامة لجميع فئات المجتمع.[4]

فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني، حزب النظام في الأحادية وحتى في التعددية سواء تواجد في الحكم أو المعارضة. كما حصل الحزب على 64 مقعد سنة 1997 من مقاعد البرلمان أما في انتخابات 2002 استرجعت جبهة التحرير الوطني مكانتها بحصولها على 199 مقعد من مقاعد البرلمان. ركز برنامجه في مختلف المواعد الانتخابية على:

- القيام بالإصلاح الشامل للنظام الاقتصادي يتمحور على التغير الجذري.

- اعتبار الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري وإطار التنمية الثقافية.

- الإسراع بتطبيق كل ما يجسد التوجهات الديمقراطية في مجالات الحياة الوطنية المختلفة.

[1] إدريس بوكرا: الاقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية. الفكر البرلمانين العدد 9، جويلية 2005 ص 57
[2] إعلان رقم 401 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 15 ماي 2012. يتضمن نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني.
[3] بوشعير، مرجع سابق، ص130.
[4] خميس حزاب والي، إشكالية الشرعية في المنظمة السياسية العربية في إشارة لتجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004،ص 190.

المطلب الثاني: أحزاب التيار الإسلامي.

يتضمن هذا التيار كل من حركة المجتمع السلم؛ حركة النهضة إلى جانب أحزاب أخرى حركة الإصلاح الجبهة؛ الجهة الإسلامية للإنقاذ(سابقا)...

أولا- حركة مجتمع السلم (H.M.S):

أول إطار قانوني للحركة كان تحت راية جمعية الإرشاد والإصلاح تأسست الحركة كحزب في 1990/12/07، وبصدور التعديل الدستوري لسنة 1996 تعير اسم الحركة ليصبح حركة مجتمع السلم تعد من أهم أحزاب التيار الإسلامي المعتدل التي شاركت منذ نشأتها في كل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، تحصلت الحركة على 38 مقعد من مقاعد البرلمان[1] ، وفي سنة 2012 تحصلت الحركة على 33 مقعد.

ويتمثل برنامج الحركة فيما يلي:

- برنامج اجتماعي على أساس توفير الماء ولكن يقصد تحقيق العدالة الاجتماعية.

- دعم مسار السلم والمصلحة الوطنية.

- اعتماد الحوار في معالجة مسألة الإرهاب.[2]

ثانيا- حركة النهضة:

تم اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990 برئاسة زعيمها عبد اله جاب الله تعد من الأحزاب المعارضة[3]، وتعمل مع بقية الأحزاب في تعددية إسلامية وبناءا على ذالك دعت الحركة للحوار بين الأحزاب وبينها وبين السلطة، لكن سرعان ما تغير خطابها.[4]

حصلت الحركة على 34 مقعد في انتخابات 1997 وفي الانتخابات تحصلت حركة الإصلاح الوطني المنشقة على 43 مقعد لتحتل بذالك المرتبة الثالثة.

[1] بوكرا، المرجع السابق ص 57.
[2] نفين عبد المنعم مسعد، جدلية الاستعباد والمشاركة مقارنة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة إخوان المسلمين في الأردن. مجلة المستقبل العربي العدد 145 مارس 1991 ص57.
[3] رابح كمال العروسي؛ المشاركة السياسية والتجربة التعددية الحزبية في الجزائر. الجزائر، دار قرطبة، 2007، ص 56.
[4] نعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في الازمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية سلسلة كتب المستقبل العربي.ط 2 بيروت؛ مركز الدراسات الوحدة العربية 1999، ص73-47.

بينما لم تحصل حركة النهضة سوى على مقعد واحد [1] وفي تشريعات 2012 تحصلت على 17 مقعد من مقاعد البرلمان.[2]

ومن أهم نقاط برنامجها:

- دعم المصالحة الوطنية.

- إقامة نظام سياسي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية أساسه الشورى.[3]

[1] محمد مصدقف يوسف: هزيمة شكلية للتجمع الوطني الديمقراطي للانتخابات البرلمانية في الجزائر، جريدة الزمان العدد 1229، 2002 ص7.
[2] بوكرا؛ مرجع سابق.ص57.
[3] حزب جبهة التحرير الوطني، وثائق المؤتمر السابع. 03 مارس 1998 ص 16-17.

المطلب الثالث: أحزاب التيار العلماني

ويضم كل من جبهة القوة الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية إضافة الى حزب العمال وأحزاب الصغرى مثل: الحركة [1] من أجل الديمقراطية، حركة الشعبية الديمقراطية.

أولا- جبهة القوة الاشتراكية:

تأسست سنة 1963 بزعامة حسين أيت أحمد كان يعيش في الخارج ونشاط حزبه محدود داخل الوطن؛ نشط الحزب كثيرا في إطار المعارضة؛ حيث شارك في انتخابات 1991 ز1997 يتميز بنفوذ كبير في منطقة القبائل ويضم دعاة المعارضة خارج الإطار الديني.[2]

عملت الجبهة على اهتمام النظام السياسي باستخدامه إستراتيجية الأصوليي ن الإسلاميين لصرب الأمن الوطني والتأكيد على أن حزب جبهة الحرير الوطني هو الحل الوحيد لمواجهة هؤلاء الأصوليين[3]. ويقوم برنامجها على:

- تحديد دور العسكر وإبعادهم من الحياة السياسية.

- دعم القيم البربرية وترسيم اللغة الأمازيغية.

- ضرورة حل الأزمة الأمنية والسياسة سياسيا مع اشتراك كل الإطراف[4].

[1] لرقم: المرجع السابق ص125.
[2] أبو الفضل الاسناوي؛ الجزائر، الحركات الاسلامية بعد صدمة الانتخابات البرلمانية.
[3] htt// www.assakina.com/news.56/04/2013 p'dp
[4] عمار معمو؛ اشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر- دراسة تحليلية وصفية، مذكرة ماجستير(كلية العلوم السياسية والاعلام؛ قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009) ص2.

ثانيا- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

يرجع تأسيس الحركة الثقافية البربرية عام 1989؛ تم اعتماده قانونيا في 1989/09/06 يترأسه[1]، سعيد سعدي وهو تيار يرفض الاتجاه الإسلامي على مستوى الوطن ولهذا ينحصر نفوذه في ولاية تيزي وزو؛ يقوم خطابه على القيم الشعبية والديمقراطية؛ ويدعو كذالك لإقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية لكنه يتميز بشعبية محدودة لذلك نجد مشاركة في الانتخابات متذبذبة. يقوم برنامجه على[2] :

- عدم فتح الباب دستوريا أمام التشكيلات ذات الخطاب الديني.
- ضرورة احترام الأقليات وحقوق الإنسان.
- يدعو إلى التمسك بقيم المجتمع البربري؛ ويرفض القيم الإسلامية ومع التفتح على الغرب.
- يرفض قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية؛ ويطالب بتغير العطل الأسبوعية.
- يدعم تعبئة المنظومة التربوية للغرب وضرورة إصلاحها.

[1] هدى ميثيكلس؛ توازنات القوى في الجزائر، إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي" المستقبل العربي" العدد 173-1993 ص40-41.
[2] برقوق، الرجع السابق ص111.

ثالثا- حزب العمال:

يعرف حزب العمال من خلال زعيمته السيدة لويزة حنون التي اشتهرت من خلال تدخلاتها النارية؛ وقد بلورت خطابا سياسيا يعارض كل ما من شأنه تعزيز ودعم سياسات الإصلاح من منظور ليبرالي تم اعتماده في 1990/03/21؛[1] حصل في الانتخابات التشريعية 1997 على 04 مقاعد؛ وارتفعت حصيلة سنة 2002 إلى غاية 21 مقعد.[2] وتحلت على 07 مقاعد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني في تشريعات 2012.[3]

ركز الحزب في نضاله السياسي وبرنامجه الحزبي على:

- حلول سياسية من خلال إجراء حوار سياسي شامل وتحقيق مصالح وطنية، ورفع حالة الطوارئ؛ والمطالبة بالانسحاب الكلي للجيش من الحياة السياسية والموازنة بين السلطات عن طريق تعديل الدستور.

- المطالبة والإلحاح على الحقوق السياسية والأساسية الفردية والجماعية المعترف بها دوليا .

- المطالبة بالحفاظ على الملكية العمومية الكبرى والمؤسسات الوطنية مثل:

سونا طراك، البنوك...الخ. أو على الأقل التنازل عن بعض الشركات للعمال، رافضا بشكل قطعي تسريح العمال.[4]

[1] اسماعيل قيرة؛ مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2004. ص171-172.
[2] محمد بوضياف؛ الاحزاب السياسية ومنظومات المجتمع المدني في الجزائر. سطيف، دار المجد للنشر والتوزيع:2010 ص65
[3]. الإعلان رقم 01 المرجع السابق،ص42.
[4] ضمبري، المرجع السابق ص117.

المبحث الثاني: الأفاق المستقبلية للأحزاب السياسية في صنع السياسية العامة في الجزائر.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة في الجزائر

شهدت الساحة السياسية الجزائرية تعدد أو تنوعا كبيرا للأحزاب السياسية بشكل ساعد على التعاون فيما بينها سواء التي كانت في السلطة أو أحزاب المعارضة، والعمل على تطوير مواقفها اتجاه دورها في السياسة من خلال تأثيرها على النواب والقيام بوظائفها الرقابية والتشريعية وتكويم البرلمان.

أولا- تأثير الأحزاب السياسية في النواب:

تؤثر الأحزاب السياسية في النظام السياسي وتشارك في صنع القرارات ورسم السياسات العامة من خلال تواجدها في مؤسسات النظام السياسي ومن بينها البرلمان بغرفتيه أصبحت الأحزاب السياسية تؤدي دورا كبيرا في التأثير على البرلمان وبالتالي على النواب بحيث لا يعد البرلمان ليكون ممثلا للأحزاب وقد أثبتت التجربة حاجة كل من الناخب والنائب لوجود الأحزاب السياسية تقوده، ويقدم له برنامجها ولا يكون تصويته داخل المجلس إلا بالشكل الذي يتماش مع توجهات وسياسات الحزب [1]، وباعتبار حيازة أحزاب الائتلاف الحكومي للأغلبية المطلقة من المقاعد بمنحها القدرة على إقرا ر السياسات العامة التي ترغب فيها، وكمثال ذلك مصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2013 في جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس " العربي ولد خليفة" بحضور وزير المالية" كريم جودي" ورفض كل من النواب جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال إلى إضافة إلى جبهة العدالة والتنمية لصالح مشروع القانون[2]، إلى جانب ذلك نجد مواقف متباينة بين الأحزاب المعارضة والأحزاب المؤيدة، حيث أن المعارضة تهاجم برنامج الوزير الأول عبد المالك سلال" (برنامج عمل الحكومة) بينما نواب الأغلبية يعلنون دعمه حيث تراوحت ردود أفعال الكتل البرلمانية بين مهاجم ومتحفظ وأغلبية سلطوية مؤيدة وداعمة له، حيث ندد حزب القوى الاشتراكية ببرنامج عمل حكومة سلال واعتبره تحضيرا سلفا للانتخابات الرئاسية المقبلة 2014، كما قال الرئيس كتلة" الأفافاس" في البرلمان أحمد بيطاطش" إن البرنامج الحكومي لم يأت بأي شيء جديد"

بينما كان موقف حزب التجمع الديمقراطي غير مفاجئا، فقد استمر برنامج حكومة سلال امتداد لبرنامج أحمد أو يحي ذالك يجب دعمه وتعزيزه وقال النائب والقائد للحزب" صديق

[1] عبد النور ناجي، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري. مجلة التواصل، 20 ديسمبر 2007، ص305.
[2] جريدة الإحداث الجزائرية، نواب المجلس الشعبي يصادقون بالأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2003 متحصل عليه من:
" http://www.efahdath.net/indesc.php/guneral13827.html:14:10-11/11/2012pdf "

شهاب" البرنامج الحكومي ايجابي وهو امتداد برنامج رئيس الجمهورية لذالك فإننا في الأراندي نعتز بدعمه وتطبيقه[1].

ثانيا- دور الأحزاب السياسية من خلال وظائفها في السلطة التشريعية:

من أساسيات العمل الديمقراطي أن تسعى الأحزاب السياسية للحصول على تأييد الأفراد لبرنامجها التي تعد بتنفيذه إذا ما وصلت إلى السلطة، كما تعمل على تطوير مواقفها اتجاه بعض السياسات بهدف تسيير العملية السياسية ما تراه مناسبا بالنسبة لجميع الأحزاب في مختلف التيارات لغرض المساهمة أكبر في صنع السياسة العامة للبلاد وبهذا يمكنها تحديد أهم الأساليب المعتمدة في طرفها وذلك على النحو التالي :

1- تكوين البرلمان:

عرفت الجزائر في 10 ماي 2012 انتخابات تشريعية تنافس فيها 44 حزبا سياسيا إضافة إلى 211 قائمة حرة بمجموع أكثر من 25000 مرشح على 462 مقعد في المجلس الشعبي الوطني، حيث بلغت نسبة المشاركة إلى 42.4% إضافة إلى إلغاء 18% من الأصوات حيث تحصلت أحزاب السلطة على حصة الأسد من مجمل المقاعد، فتحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 226 مقعد من أصل 462 مقعد حزب الأغلبية هذا ما يعطيه تشكيل الحكومة، أمام التجمع الديمقراطي فتحصل على 70 مقعدا أما حركة مجتمع السلم فتحصلت على 33 مقعد إضافة إلى تحصل حزب جبهة القوى الاشتراكية على 21 مقعد وحصول حزب العمال على 17 مقعد أمام القوائم الحرة التي تحصلت على 19 مصعد من مجموع المقاعد البرلمان، أما باقي أحزاب الصغيرة فقد تقاسمت 67 مقعد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني.

[1] عيسى .ب. عبد الله.ن" مواقف متباينة بين الأحزاب السياسية في البرلمان: المعارضة تهاجم برنامج سلال ونواب الأغلبية يعلنون دعمه" جريدة البلاد، جريدة جزائرية، 2013. متحصل عليها من: " http://www.elbilad.net/achines/69253:pdf"

2- الوظيفة الرقابية:

تتمثل في الرقابة البرلمان على ألأعمال السلطة التنفيذية وذلك عن طريق الشكاوى المقدمة من الأفراد والمتضمنة طلباتهم مما استدعى البرلمان لمواجهة الوزراء بحق السؤال أو الاستجواب الثقة من الحكومة [1]، فهو يحاسبها ويراقب تصرفاتها وأعمالها وقراراتها ويستطيع البرلمان من خلال هذه الرقابة التحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية، ومدى استهدافها للصالح العام [2]، فقد كرس المشرع الجزائري العمل بالرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة من خلال مختلف الوسائل التي نص عليها الدستور في مواده المختلفة، حيث تعد الرقابة البرلمانية من أهم الوسائل التي يستخدمها النواب في البرلمان لمسائلة الحكومة ابتداء من مناقشة خطة عمل وبيان السياسة العامة، طرح مواضيع النقاش العام [3] . يعد العمل الرقابي من هذا المنظور أحد أهم الوسائل في تفاعل مؤسسات الدولة من أجل تحقيق الصالح العام[4].

3- الوظيفة التشريعية:

تعد العملية التشريعية من الوظائف الأساسية التي أوكلها المؤسس الدستور إلى البرلمان من أجل تنظيم الحياة العامة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لاشك أن المهمة التشريعية مهمة حساسة يتحصل النائب من خلالها مسؤولية كبيرة، فهي لا تسمح بالتخاذل أو التقصير لما لها تأثير كبير على حاضر الأمة. وقد أدى التعديل الدستوري نحو تعزيز مكانة البرلمان وتحرير المبادرة التشريعية، لتمكين النواب من الاهتمام الفعال في العمل التشريعي بدل أن يقتصر دورهم على مناقشة وإثراء النصوص التي تتقدم بها الحكومة[5]، فإلى جانب الصلاحيات المختلفة التي يتمتع الأحزاب السياسية من خلال النواب، فإن لها اختصاص أساسي هو التشريع باعتبار أن النواب داخل البرلمان يمثل السيادة الشعبية، إضافة إلى أن زيادة عدد الأحزاب التي باستطاعتها المبادرة باقتراع القوانين يساهم في تقوية دورها[6].

---

[1] الرقابة على أعمال الإدارة متحصل عليه من: http://www.ao-academy.org/docs/index-php?fl:2doc.pdf

[2] علي كفسي، حسيبة غارو،" دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ، دراسة حالة الجزائر 1989-2007" مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية و ادارية، جامعة تيزي وزو 2008-2009، ص 79.

[3] بوحنية قوي،" الديمقراطية التشاركية كبراد يغم لتطوير الأداء البرلماني". متحصل عليه من:
http://www.aoacademy.org/doc/index.php ?el: nganddenacracy.doc:pde
محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري. شهادة الدكتورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 ص 255.

[4] مسلم بابا عربي، أفاق تعزيز مكانة السلطة التشريعية في سياق مشاريع الاصلاح السياسي والمؤسساتي التي يخول للبرلمان التشريع فيها. متحصل عليه من: http://www.ao-academy.org/docs/index-php?fl:ngand demacracy.doc :pdf

[5] مسعود شبهوب، المبادرة بالقانون بين المجلس الشعبي الوطني، مجلة النائب، مجلة فضيلة يصدرها المجلس الشعبي الوطني، العدد 2، الجزائر 2003، ص9.

يلاحظ دستور في دستور 2012 قدرة البرلمان على التشريع في مجالات محددة وتتعلق بـ:

- تنظيم السلطات العمومية.
- نظام الانتخابات.
- القانون المتعلق بالأحزاب السياسية.
- القانون المتعلقة بالإعلام.
- القانون الأساسي المتعلق بالقضاء والتنظيم القضائي.
- القانون المتعلق بالقوانين المالية.
- القانون المتعلق بالأمن الوطني.

رغم تغلب الهيئة التنفيذية على التشريعية إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة ببعض المساهمات التي قام بها البرلمان في إطار سياسة الإصلاحات الوطنية الشاملة وذلك من خلال مكانة البرلمان في تجسيد أسس ومحاور وأهداف هذه السياسات وعلى غرار الانتقادات الشديدة التي واجهتها المؤسسة التشريعية بسبب قصورها، إما على المستوى التشريع أو الرقابة، فإن البرلمان الجزائري في ظل التعددية كسب حلفاء وموالين لأهدافها من مختلف الأحزاب بكل توجهاتهم لإضفاء الشرعي على قراراتها.

المطلب الثاني: معوقات المشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسية العامة في الجزائر.

عند تطرقنا إلى عجز الأحزاب السياسية عن ممارسة حقوقها الدستورية التشريعية والرقابية داخل الهيئة التشريعية، وتعتبر مهمة التشريع إحدى المهام الرئيسية للبرلمان ولعضو البرلمان وبالنسبة لأحزاب المجلس الشعبي الوطني باعتبارها[1] أكثر عددا .

الغرفة الأولى للبرلمان يعد استحداث الثنائية البرلمانية بموجب الدستور 1996 - مجلس الأمة[2] - ونظرا إلى أعضاء المجلس الشعبي الوطني المنبثقة عن تشريعات 2012، نجد أنه يظم مختلف التيارات الحزبية بمعنى وجود تعددية حزبية تتمتع على حرية الرأي ووجود أحزاب المعارضة والمراقبة والضغط على الحكومة والتي تسمح لها بالتدخل عملية وضع السياسة العامة ومن هذا المنطلق يمكن تحديد أهم الحقوق الدستورية وفقا للأسس القانونية:

التشريع:

يقوم النواب بحق المبادرة باقتراحات القوانين القابلة للمناقشة من قبل 20 نائبا ويشكل نص (مواد) ويتم إيداعه لدى مكتب المجلس خلال الدورتين[1] ، وعليه تشريع القوانين من قبل الأحزاب السياسية على ألا يخالف الميثاق الوطني[2].

[1] عدد نواب المجلس الشعبي الوطني 462 نائبا بعد أن كن يضم 389 نائبا.
[2] مجلس الأمة: عدد نواب المجلس 231 عضوا بعدما كانوا 144 عضوا وهذا استنادا إلى المادة 101 من القانون العضوي 04/12.

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر.

تعتبر الأحزاب السياسية الجزائرية على غرار غيرها من الأحزاب، قناة اتصال ووسيط بين المواطنين والسلطة الحاكمة بهدف تسير العملية السياسية والمساهمة فيها، من خلال المشاركة السياسية في رسم وصنع السياسة العامة بكل ديمقراطية والعمل على تكريس الديمقراطية باعتبارها من أهم الفواعل غير رسمية.

تعد المشاركة السياسة حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية ولا يمكن أن تتم إلا تحت راية النظام الديمقراطي، قصد المساهمة والتأسيس في عملية صنع السياسة العامة من خلال وجود أحزاب سواء كانت الأحزاب مؤيدة أو أحزاب المعارضة هدفها انتقاء السياسة العامة وإدارة الشؤون العامة.

أولا- تعريف المشاركة السياسية:

هو قدرة المواطنين على التغير العلني والتأثير في اتخاذ قرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك، حيث تقتضي المشاركة السياسة وجود مجموعة من المواطنين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء، وضرورة التعبير عن إرادتهم، بتوفر الإمكانيات المادية والمنوية ووسائل وآليات التعبير، من أجل المشاركة في عملية صنع القرار السياسي كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب السياسية[1] .

[1] سارة اللثبي، مفهوم المشاركة السياسية: متحصل عليه من: .67118: 3801da :u ?mardai. Elaphblog.com/ports.aspx

ثانيا- الأحزاب والمشاركة السياسية:

تساهم الأحزاب السياسية في تشجيع وتدريب المواطن على المشاركة في العمل السياسي والمشاركة في شؤون بلادهم، وذلك من خلال الانتماء إلى الحزب السياسي من الأحزاب، مما يمكنهم التعبير عن مصالحهم وإبداء الرأي في المسائل العامة، أو يكفل تعدد الأحزاب عنصر الاختيار الأفراد بحرية الانضمام لحزب ما أو رفض الانخراط في عضويته، لما له من أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية.[1]

وفي هذا الإطار يمكن القول إجمالا أن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر أهمية وملائمة للتحقيق المشاركة السياسية وعدم قصرها على الفئة أو طبقة اجتماعية معينة خاصة مع اتساع وسائل الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم، ذلك أن ظهور الأحزاب السياسية نفسها، يمكن أن يزكى لدى أفراد الرغبة في ممارسة السياسة العامة.

المعنية بممارسة هذا الحق هي: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، حزب العمال إلى جانب الأحرار من أصل 44 حزبا، أي 4 أحزاب فقط لها الحق في عملية التشريع عن طريق المبادرة إلى جانب قائمة الأحرار. أما باقي الأحزاب فهي محرومة من ممارسة أهم وظيفة لها داخل المجلس التي تمكنها من المشاركة في العملية السياسية.

التصويت والمصادقة على القوانين:

يكون التصويت العام برفع اليد، كما يمكن أن يتم بالاقتراع العام أو الاقتراع السري، يتم التصويت على القوانين العامة بأغلبية الأصوات المعبر عنه ا أما فيما يخص التصويت على القوانين العضوية فيكون بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني[2].

اكتفى النظام الداخلي للمجلس بالنص على أن التصويت لن يكون صحيحا إلا بحضور الأغلبية وفي حالة تعذر ذلك تعقد جلسة ثانية يكون التصويت فيها صحيحا مهما كان عدد النواب الحاضرين، وهذا ما يدفعنا القول أنه لا يمكن لأي حزب سياسي من أداء هذا الحق وبشكل انفرادي.

[1] أحمد سعيد تاج الدين، "الشباب والمشاركة السياسية" متحصل عليه من: http://you/hob/ar/images/storirs/16.Pdf
[2] أحمد سعيد تاج الدين، "الشباب والمشاركة السياسية" متحصل عليه من: http://you/hob/ar/images/storirs/16.Pdf

تشكيل المجموعات البرلمانية:

حق تشكيل المجموعات البرلمانية من الحقوق الممنوحة إلى الأحزاب السياسية من طرف المشرع الجزائري. يفرض المساهمة الفعالة والمنظمة في ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية هذه الآلية الاستشارية ظهرت الدستور 1996[1] تكون المجموعة البرلمانية عن عشر نواب أو أعضاء على الأقل، ولا يمكن للنائب أو العضو أن ينضم لأكثر من مجموعة برلمانية واحدة فمن ضمن 44 حزبا سياسيا هناك 6 أحزاب لها حق إنشاء المجموعات برلمانية إلى جانب الأحرار أما باقي الأحزاب فهي محرومة من ذلك.

تشكيل لجان التحقيق:

يستطيع المجلس إنشاء لجان تحقيق في أي قضية ذات مصلحة عامة وفي أي وقت ويكون الهدف من التحقيق التوصل إلى الحقيقة وتوضيح الأمور المتعلقة بموضوع معين من قبل عشرين نائب على الأقل أما الموافقة على تقارير اللجان تكون بالأغلبية لأعضاء الحاضرين، فيما يخص إيداع اللائح ة هناك 4 أحزاب سياسية معنية بممارسة هذا الحق إلى جانب قائمة الأحرار، أما الموافقة على التقارير اللجنة فلا وجود لأي حزب له القدرة على ممارسة ذلك بمفرده .

[1] سعيد بوشحير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 1999، ص 337.

الاستجواب:

يعتبر الاستجواب من أخطر حقوق السلطة التشريعية في علاقتها بالوزارة ويقصد بالاستجواب الإنذار الموجب من أعضاء البرلمان للحكومة لشرح أعمالها والسياسة العامة وعادة ما يطرح الاستجواب من المعارضة لأحزاب الحكومة.

ملتمس الرقابة[1]:

هي وسيلة للضغط على الحكومة من قبل أعضاء البرلمان عن سحبهم لثقتهم في الحكومة وبالتالي معارضتهم لمواصلتها لمهامها. ويؤدي التصويت عليها بالأغلبية المطلوبة عادة إلى استقالة الحكومة.

التصويت بالثقة:

إذا كان الدستور قد خول للمجلس الشعبي الوطني حق مراقبة الحكومة بموجب ملتمس الرقابة فإن في مقابل ذلك أقر للحكومة إجراء قد تدعم به مواقفها أمام القوى المعارضة وحتى أمام رئيس الجمهورية، يتمثل في طرح مسالة الثقة أمام المجلس الشعبي الوطني [2]، ترتبط مسألة الثقة ببيان السياسة العامة، خلافا لما هو معمول به في بعض الأنظمة كفرنسا [3] يسجل التصويت بالثقة وجوبا في جدول أعمال المجلس بناءا على طلب رئيس الحكومة يكون بالثقة بالأغلبية وفي حالة رفض التصويت تقدم الحكومة استقالتها لرئيس الجمهورية. إن اشتراط الأغلبية البسيطة يمنع كل الأحزاب السياسية للانفراد بممارسة هذا الحق.

[1] صرصار: المرجع السابق ص41.
[2] بوكرا: المرجع السابق ص 69.
[3] بوشعير: المرجع السابق ص 393.

خلاصة الفصل:

نستنتج مما سبق أن واقع الأحزاب السياسية له تأثير ودور في رسم السياسة العامة في الجزائر من خلال المشاركة والتعاون وكذا تشكيل تحالفات مع بعضها كتكتل معارض للحكومة من جهة أخرى.

تبقي جل الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية بعد إقرار مبدأ العددية الحزبية في الجزائر؛ على إثر دستور 1989 دور فعال وتأثيرا وهذا ببروز سياسة الحكومة أو سياسة الحزب المهيمن، من خلال تأيدها ومساندتها لتلك السياسات؛ أما باقي الأحزاب المعارضة رغم استخدامها جل أساليب الضغط إلا أنها لم تعد لها تأثير قوي وفعال على السياسة العامة في الجزائر.

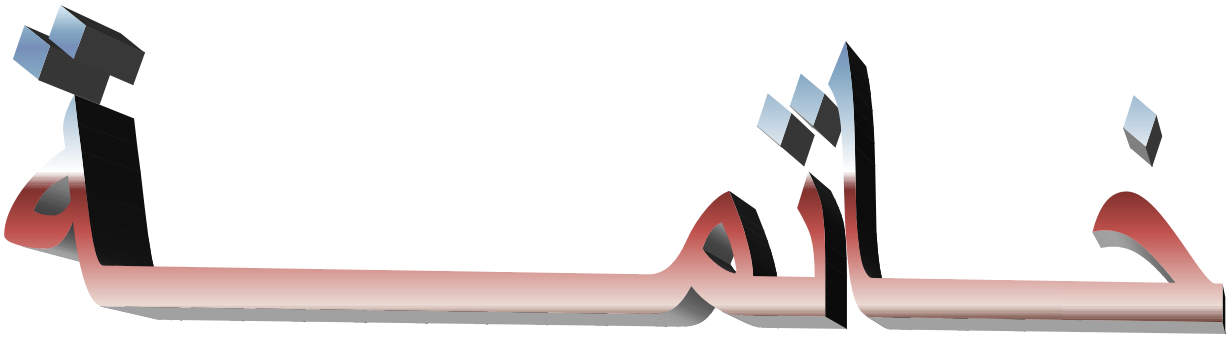
خاتمة

خاتمة:

في الأخير نستنتج أن السياسة العامة باختلاف تعاريفه ا وتعدد خصائصها ومراحل صنعها تعتبر عملية معقدة وصعبة تحتاج إلى الكثير من التدقيق والمعالجة. وذالك بسبب التطور الفكري الحامل في مفهومها أي أنها غير ثابتة تتأثر بأبسط المتغيرات والأحداث في عملياتها وتتجسد السياسة العامة في الأنظمة السياسية من خلال مدخلاتها ومخرجاتها والتغذية العكسية التي تعبر عن مدى نجاحها ونفسر نتائجها وسلبياتها.

إن العملية السياسية لن تتجسد إلا من خلال التفاعلات الحاصلة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار النسق السياسي السائد من خلا مجموعة من الأبنية والمؤسسات القائمة، وفي طار نظام ديمقراطي، ويعتبر الدم ج بين الهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية بهدف تحقيق المصلحة العامة ويختلف تأثير الفواعل السياسية في السياسة العامة على حسب طبيعته وقوة كل فاعل ومدى اتساع نطاقه ونشاطه وهذا ما ظهر من خلال دراستنا لأهم الفواعل غير الرسمية ودورها في تقويم السياسة العامة المحلية الجزائرية.

إن التطورات السياسية التي شهدتها الجزائر كانت نتيجة للوضع الاجتماعي المتدني وهذا ما أقر بالتعددية السياسي ة والحزبية من خلال بروز تنظيمات المجتمع المدني وما صاحبها من تطورات أخرى عجلت في تنامي وتوسع المؤسسات غير الرسمية معبرة في ذالك عن جملة من المطالب والاحتياجات كانت في أمس الحاجة إليها ومن بين أهم هذه الفواعل غير الرسمية التي تناولناها، الأحزاب السياسية واليت تهدف إلى المشاركة ولها دور في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع المواطنين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر الربح.

ومن خلال التطرق لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للجزائر استنتجنا مايلي:

- تعد الأحزاب السياسية الفاعل القوي والأكبر في صنع السياسة العامة من خلال ممارسته المختلفة وما يلبيه من دور في التعبئة الجماهيرية حول القضايا العامة ومحاولتها الوصول إلى السلطة بشتى الوسائل.

- تقوم الأحزاب السياسية في التعبير عن مطالب المجتمع وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في الدولة مثل حزب جبهة التحرير الوطني.

- مساهمة الأحزاب السياسية في ترسيخ الديمقراطية من خلال حرية التعبير وأيضا يعتبر المواطن الجزائري عنصرا مهما في العملية السياسية باعتباره أن السياسة المتخذة ترجع إليه من خلال التوجيهات الفكرية والإيديولوجية والعقائدية.

وبالتالي فإن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر تعطي لنا صورة دقيقة عن حقيقة الديمقراطية في الجزائر وعن مكانة هذه الأحزاب ودورها في اتخاذ القرارا ت وصنع السياسات، حيث تعبر عن الممارسة الحزبية والأحزاب نفسها عن بداية الطريق بالنسبة للديمقراطية وصنع القرار فالأحزاب تعبر ع ن وضع انتقالي ولا يمكن لمجتمع أن ينتقل إلى الديمقراطية بصفة مباشرة دون المرور بتجارب تقدم له ركائز يستند عليها لمواجهة المستقبل، والأحزاب في هذا الواقع لا تزال في مرحلة تكوينية، ولكن ستحدد مستقبلا وبالتحديد في المدى القريب والمتوسط دور الأحزاب ومكانتها في النظام السياسي الجزائري.

ومن جهة أخرى على الأحزاب احترام الدستور والقوانين المختلفة التي تنظم الحياة السياسية وخاصة قوانينها الداخلية وتفعيل الديمقراطية داخلها، وكذا التداول على السلطة حتى تكسبها شرعية فعلية، وعليها أيضا العمل من أجل إرجاع الثقة للشعب في الدولة ومؤسساتها بعد قطيعة دامت لعدة عقود كونها الأحزاب الأقرب من المواطنين لتعاملها الدائم والمباشر معهم في إطار الوظائف والمهام التي تقوم بها والوسائل التي تستعملها فبالتالي هي الجهة المؤهلة للقيام بهذه المهمة وعليها أن تكون على قد المسؤولية وعليها أيضا أن تتجاوز تباينها الإيديولوجي والسياسي وحتى الجهوي كي تقدم للشعب الجزائري برمته وليس فئة أو جهة على حساب أخرى.

قائمة المراجع

أولا- الكتب باللغة العربية:

1- أمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة،ط4، 2005.

3- إدريس بوكرا: الاقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية. الفكر البرلمانين العدد 9، جويلية 2005 .

4- اسماعيل قيرة؛ مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2004.

5- بطرس بطرس غالي :مدخل الى العلوم السياسية والفكر السياسي ،المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر ،بيروت 1970 .

6- تامر كامل محمد الخررجي، النظم السياسية الحديثة، والسياسات العامة،ط 1،(كمان: دار مجدلاوي)،2004.

7- جبريال ألموند، السياسة المقاربة : إطار نظري(تر: محمد زاهيبشير المغيري)، بنغازية منشورات جامعة قاريونس، 1996.

8- جريدة الإحداث الجزائرية، نواب المجلس الشعبي يصادقون بالأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2003 متحصل عليه من: جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة(ترجمة: عامر الكبيسي، ط1، عمان: دار المسيرة، 1999.

حزب جبهة التحرير الوطني، وثائق المؤتمر السابع. 03 مارس 1998 .

9- حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات(القاهرة: الدار الثقافة،2000).

10- حسن خليل، السياسات العامة في الدول النامية، ط 1، بيروت، دار المنهل اللبناني،2007.

11- خميس حزاب والي، إشكالية الشرعية في المنظمة السياسية العربية في إشارة لتجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

12- د-علي يوسف الشكري .مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية إيتراك للنشر و التوزيع.القاهرة .الطبعة الأولى.2004 .

13- رابح كمال العروسي؛ المشاركة السياسية والتجربة التعددية الحزبية في الجزائر. الجزائر، دار قرطبة، 2007.

14- روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، (ترجمة: هلال أبو زيد)، مراجعة: علي الدين هلال، ط5، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

15- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 1999.

16- سلوى، الشعري جمعة، تحليل السياسة العامة في القرن الحادي والعشرون، في : على الدين هلال (وآخرون..)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة،2004.

17- شعبان الطاهر الأسود عالم الاجتماع السياسي،ط 1 ،القاهرة،الدار المصرية اللبنانية .1999 عامر الكبيى، صنع السياسات العامة، (عمان: دار المسيرة،1999).

18- عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط 1،عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2006.

قائمة المراجع

- عبد الغني بسيوني عبدالله.النظم السياسية والقانون الدستوري الدار الجامعية للطبع و النشر الإسكندرية .(ب.س.ت).
19-عبد النور ناجي، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري. مجلة التواصل، 20 ديسمبر 2007.

20- فهمي خليفة الفهداوي ،السياسة العامة المنضور كلي في البنية و التحليل ط 1 عمان دار المسيرة للنشر و الوزيع و الطباعة 2001.
21- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: من منظور كلي في البنية والتحليل(عمان، دار المسيرة،2001).
22- فيليب يرو:علم الاجتماع السياسي .ترجمة:محمد حرب صاصيلا :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع:بيروت 1998.
23- كمال المنوفي السياسة العامة و أداء النظام السياسي ،القاهرة مكتبة النهضة المصرية 1988.
24-قحطان أحمد سليمان الحمداني ،الاساس في العلوم السياسية ط 1 عمان،دار مجدولات ،2004
25- ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الدولة التشريعية(الأنظمة السياسية)، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1996.
26- محمد بوضياف؛ الاحزاب السياسية ومنظومات المجتمع المدني في الجزائر. سطيف، دار المجد للنشر والتوزيع:2010 .
27- محمد شبلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، والأدوات،ط 5، الجزائر، دار الهومة، 2007.
28- محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية(ب.د.ن)، 2005 .
29- مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الادارة العامة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديد،2003.
30- نائل عبد الحافظ العواملة، تحليل السياسات العامة مدخل نظامي، عمان مركز أحمد ياسين الغني.
31- نجوى ابراهيم، تحليل المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة، في سلوى شعراوي جمعة، علي الدين هلال وأخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات واستشارات الادارة العامة،2004.
32- نعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في الازمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية سلسلة كتب المستقبل العربي.ط 2 بيروت؛ مركز الدراسات الوحدة العربية 1999.
33- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري،ط 1. عمان: دار النقافة ،2006.
34- نيلة عبد الحليع كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، للطبع والنشر.

.

قائمة المراجع

ثانيا- الكتب باللغة الفرنسية:

1- Lawrance j.r Heron. Politique publique aux E TATS.UNIS,theorie et patique(l'obio, département, de sciences politique,2000.
2-Presthus,r,public administration, the ronalc press, n,y,1975

ثالثا- المذكرات والأطروحات:

1- علي كفسي، حسيبة غارو،" دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2007" مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية و ادارية، جامعة تيزي وزو 2008-2009.
2- عمار معمو؛ اشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر- دراسة تحليلية وصفية، مذكرة ماجستير(كلية العلوم السياسية والاعلام؛ قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009) .
3- لرقع رشيد، النظم الجزائرية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر. مذكرة ماجستير،(كلية الحقوق، فرع القانون العام جامعة قسنطينة،2005-2006) .
4- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري. شهادة الدكتورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 .

5- نور الدين دخان" تحليل السياسات التعليمية العامة: نموذج الجزائر (رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر،2007).

رابعا- المجلات والدوريات:

1- إعلان رقم 401 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 15 ماي 2012. يتضمن نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني.
2- سعود شبهوب، المبادرة بالقانون بين المجلس الشعبي الوطني، مجلة النائب، مجلة فضيلة يصدرها المجلس الشعبي الوطني، العدد2، الجزائر 2003.
3- عبد الرحمان برقوق، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، ورقة بحث قدمت كدراسات الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة، ديسمبر
4- محمد زاهي بشير الغيربي، مترجما، السياسة المقارنة؛ اطار نظري بنغازي: منشورات جامعة فاريونس،1996.

5- محمد مصدقف يوسف: هزيمة شكلية للتجمع الوطني الديمقراطي للانتخابات البرلمانية في الجزائر، جريدة الزمان العدد 1229، 2002.

قائمة المراجع

6- نفين عبد المنعم مسعد، جدلية الاستعباد والمشاركة مقارنة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة إخوان المسلمين في الأردن. مجلة المستقبل العربي العدد 145 مارس 1991
7- هدى ميثيكلس؛ توازنات القوى في الجزائر، إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي" المستقبل العربي" العدد 173-1993 .

المواقع الالكترونية:

http://www.efahdath.net/indesc.php/guneral13827.html11/11/2012pdf
أبو الفضل الاسناوي؛ الجزائر، الحركات الاسلامية بعد صدمة الانتخابات البرلمانية
أحمد سعيد تاج الدين، "الشباب والمشاركة السياسية" متحصل عليه من:
بوحنية قوي،" الديمقراطية التشاركية كبراد يغم لتطوير الأداء البرلماني". متحصل عليه من: http://www.aoacademy.org/doc/index.php ?el:
nganddenacracy.doc:pde
http://you/hob/ar/images/storirs/16.Pdf
htt// www.assakina.com/news.56/04/2013 p'dp

الرقابة على أعمال الإدارة متحصل عليه من: http://www.ao-academy.org/docs/index-php?fl:2doc.pdf

سارة اللثبي، مفهوم المشاركة السياسية: متحصل عليه من: .mardai
Elaphblog.com/ports.aspx ?u :3801da :67118.
عيسى .ب. عبد الله.ن" مواقف متباينة بين الأحزاب السياسية في البرلمان: المعارضة تهاجم برنامج سلال ونواب الأغلبية يعلنون دعمه" جريدة البلاد، جريدة جزائرية، 2013. متحصل عليها من: " http://www.elbilad.net/achines/69253:pdf"
مسلم بابا عربي، أفاق تعزيز مكانة السلطة التشريعية في سياق مشاريع الاصلاح السياسي والمؤسساتي التي يخول للبرلمان التشريع فيها. متحصل عليه من: http://www.ao-academy.org/docs/index-php?fl:ngand demacracy.doc :pdf